

الجمهورية العربية السورية  
للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : السبت ٩ رمضان سنة ١٣٨٢ هـ . الموافق ٢ شباط سنة ١٩٦٣ م . العدد ١٦٦٥

الفهرس

٨٥	نظام دفاع رقم (٤) لسنة ١٩٦٣ نظام معدل لنظام الدفاع رقم (٥٠) لسنة ١٩٦٠
٨٦	نظام رقم (٥) لسنة ١٩٦٣ نظام مجلس الوعظ والارشاد
٨٩	نظام رقم (٦) لسنة ١٩٦٣ نظام مجلس الامناء
٩٢	نظام رقم (٧) لسنة ١٩٦٣ نظام الانتقال والسفر للجامعة الاردنية
٩٤	الدورة الثلاثون للمؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية - الاتفاقية (٨١)
١٠٢	ذيل نظام مدينة طولكرم الميكلي لسنة ١٩٦٢
١٢٧	امر دفاع رقم (٢) لسنة ١٩٦٣ صادر عن رئيس الوزراء
١٢٧	اعلان صادر بمقتضى قانون الاتجار مع العدو لسنة ١٩٣٩
١٢٧	تعليمات التصدير

الاسم	الحكمة	التاريخ	الساعة	نوع الجرم
طه علي العقل	اريد	١٩٦٣/٣/٦	٨	اراضي
نواف عامر ابو لية	بداية السلط	١٩٦٣/١/٣٠	"	احتيايل
عمود علي جفال	"	"	"	"
الميجر . ل . م . رسل .	صلح اريحا	١٩٦٣/١/٢٣	٨٣٠	الحاق اذى عن افعال
الاب افلاديوس الانضوني	صلح القدس	١٩٦٣/٣/١٩	٨	الجزاء
الاب القريدو بوليدورس	"	"	"	"
عبد الفتاح علي احمد العلوان	بداية	١٩٦٣/١/٢٢	"	احتيايل
سامي موسى خضر	"	"	"	"
شهادة سليمان	الجارك البدائية	١٩٦٣/٢/١٤	"	استيراد سجار
يوسف حسن	"	"	"	"
حسن عيد مصطفى	"	"	"	حيازة سجار
ابراهيم منور الموسى	"	"	"	بصائع مختلفة
علي ابو ليلى	"	"	"	التهرب

كلنا من الله صل

## نظام العمل

بعد الاطلاع على المادة الرابعة من قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٣/١/٩  
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام دفاع رقم (٤) لسنة ١٩٦٣

## نظام معدل لنظام الدفاع رقم (٥٠) لسنة ١٩٦٠

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام الدفاع المعدل لسنة ١٩٦٣ ) ويقرأ مع نظام الدفاع رقم ( ٥٠ ) لسنة ١٩٦٠ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد. ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .  
المادة ٢ - تعدل المادة ( ٢ ) من النظام الاصلي بشطب ما جاء فيها بعد عبارة ( لسنة ١٩٥٨ ) .

١٩٦٣/١/٩

### اختيرت لـ

وزير	قاضي	رئيس
الانشاء والتعمير ووزير	القضاة ووزير الشؤون	الوزراء ووزير
دولة لشؤون الرئاسة	الاجتماعية والعمل	الدفاع
عبد القادر الصالح	ابراهيم قطان	وصفي التل
وزير	وزير	وزير
الاشغال العامة	المالية والجهاز	المواصلات
محمد اسماعيل	عز الدين المقي	داود ابو غزالة
وزير الداخلية والشؤون	وزير	وزير التربية والتعليم
البلدية والقروية	العدلية	وزير دولة لشؤون الرئاسة
كمال الدجاني	حنا خلف	عبد الوهاب الحجابي
وزير	وزير الاقتصاد الوطني	وزير
الزراعة	وزير دولة لشؤون الرئاسة	الصحة
قاسم الريماوي	خليل السالم	صبيحي امين عمرو

## نظام العمل

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٣/١/١٢  
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٥) لسنة ١٩٦٣

## نظام مجلس الوعظ والارشاد

صادر بمقتضى المادة ١٢ من قانون مجلس الوعظ والارشاد الموقت رقم ٩٦٢/٤٥

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام مجلس الوعظ والارشاد لسنة ١٩٦٣) ويعمل به ابتداء من ١٦ كانون الثاني سنة ١٩٦٣ .

المادة ٢ - حيثما وردت كلمة (مجلس) تعني مجلس الوعظ والارشاد .

المادة ٣ - ادارة المجلس والاشراف على تنفيذ الموازنة مناهة لرئيس المجلس .

المادة ٤ - لرئيس المجلس الصلاحيات التالية :-

أ - ان يطلب من اي قاضي شرعي الاشراف على المساجد وشؤون الوعظ والارشاد في منطقته .

ب - السماح بنسبه او بواسطة من ينتدبه لاي علم بالخطابة والتدريس في اي مسجد .

المادة ٥ - للمجلس الصلاحيات التالية :-

أ - اقرار الموازنة العامة التي يعدها قبل بداية كل سنة مالية وتصديق جداول التشكيلات المائدة

للموظفين المصنفين وغير المصنفين ولا يجوز تعديلها او نقل اي مبلغ من مادة لآخرى او من

فصل لآخر الا بقرار من المجلس .

ب - اقرار المشتريات والمطامير والتعهدات والتعميرات التي تزيد قيمتها على (٥٠) دينارا .

ج - اختيار الاكفأ من المناصب مقرر للمجلس او اي فرع من فروع .

د - حق منح الاكراميات والمساعدات للموظفين والاشخاص والمؤسسات وتعمير المساجد بمحدود

المخصصات المرصودة في الموازنة .

هـ - يجتمع المجلس كل اسبوعين مرة على الاقل ولرئيس حق دعوته اذا رأى ضرورة لذلك .

و - للمجلس امانة مجلس الاوقاف والشؤون الاسلامية الاعلى في اتفاق اي مبلغ او القيام باي عمل من

صلاحيات هذا المجلس الى ان يكتمل تنظيم وتشكيل فروع واداره .

ز - اختيار فاحصي حسابات قانونيين لتدقيق قيود المجلس وتقديم الحسابات للمجلس

والموافقة على اجورهم .

ح - منع اي شخص غير موثق عنده من القيام بشؤون الوعظ والارشاد ما لم يحصل على تصريح خطي بذلك .

هكذا من الأشهل

المادة ٦ - تمتع مخصصات سنوية لكل عضو قدرها مائة دينار وتؤدي على دفعتين وتدفع لكل منهم مخصصات عن باقي السنة الحالية المألفة بهذه النسبة .

المادة ٧ - للمدير الصلاحيات التالية :

- أ - مساعدة الرئيس بإدارة الدوائر التابعة للمجلس .
  - ب - تفتيش الدوائر والمساجد التابعة للمجلس وتقديم التقارير بذلك للمجلس .
  - ج - تنفيذ قرارات المجلس .
  - د - تمثيل جميع الدوائر التابعة للمجلس في الحصومات وإقامة الدعاوى والمرافعات لدى عموم المحاكم اما بنفسه او بتوكيل اي محام او اي موظف من موظفي المجلس وكالة خاصة او عامة بعد موافقة المجلس على ذلك التوكيل .
  - هـ - التوقيع على اي عقد او اتفاق اقره المجلس الا اذا اقر المجلس غير ذلك .
  - و - الاشراف على مسك القيود الحسابية والاجالية وضبط واردات المجلس والاشراف على حفظها في الصندوق المركزي والصناديق الفرعية ، او اي مصرف يقرر المجلس حفظها فيه .
  - ز - محاسبة موظفي المجلس ومديري والمعاهد الدينية التابعين له من الناحية المالية .
  - ح - الاشراف على اعداد الحساب الختامي في نهاية كل عام بواسطة مدققي الحسابات وتقديمه للمجلس
- المادة ٨ - للمأمورين الذين يعينون في فروع المجلس الصلاحيات التالية :

- أ - الاشراف على الموظفين التابعين لهم .
  - ب - الاشراف على إقامة الشعائر الدينية في المساجد ودوام موظفيها .
- المادة ٩ - في المراكز التي لا يوجد للمجلس فيها مأمور فلارئيس انتداب احد موظفي المحاكم الشرعية القيام بوظائف المأمور .

المادة ١٠ - للمأمور اجراء المشتريات وتعمير المساجد والمعاهد التابعة للمجلس بالاشتراك مع القاضي الشرعي في حدود خمسة دنانير وما زاد عن ذلك حتى خمسة عشر دينارا بموافقة المدير وموافقة رئيس المجلس اذا زاد المبلغ عن ذلك حتى خمسين دينارا وبموافقة المجلس اذا زاد المبلغ على خمسين دينارا .

المادة ١١ - يدفع للقاضي الشرعي مقابل اشتراكه مع مأمور المجلس في تعمير المساجد والعطاءات التابعة للمجلس والاشراف على شؤون الوعظ والارشاد مكافأة سنوية لا تتجاوز عشرين دينارا ويدفع للمأمور المنتخب من المحاكم الشرعية مكافأة سنوية لا تتجاوز خمسة عشر دينارا وتؤدي على دفعتين .

المادة ١٢ - تطبق احكام قانون التقاعد المدني رقم ١٩٥٩/٣٤ وتعديلاته على موظفي المجلس .

المادة ١٣ - موظفو المجلس الذين لا تنطبق عليهم احكام قانون التقاعد المدني رقم ١٩٥٩/٣٤ عند انتهاء خدماتهم تدفع لهم مكافأة تعادل جزءا من اربعة وعشرين من راتب الموظف الشهري الاخير عن كل شهر كامل من خدمته بشرط ان لا تزيد مكافأة أي موظف عن ٢٠٠ دينار وان لا يستفيد من اية مكافأة او تعويض بموجب اي تشريع آخر ويحرم منها من انتهت خدمته لارتكابه جريمة اخلاقية او مسلكية .

المادة ١٤ - يلغى اي تشريع آخر الى المدى الذي يتعارض فيه مع احكام هذا النظام .

١٩٦٣/١/١٢

### أخيرين بطلال

وزير الانتشاء والتعمير ووزير	قاضي القضاة ووزير	رئيس الوزراء
دولة لشؤون الرئاسة	الشؤون الاجتماعية والعمل	وزير الدفاع
عبد القادر الصالح	ابراهيم قطان	وصلي التل
وزير	وزير	وزير
الاشغال العامة	المالية والجمارك	المواصلات
محمد اسماعيل	عز الدين المكي	داود ابو غزاله
وزير الداخلية والشؤون	وزير	وزير التربية والتعليم ووزير
البلدية والقروية	العديلية	دولة لشؤون الرئاسة
كمال الدجاني	حنا خلف	عبد الوهاب المجالي
وزير	وزير الاقتصاد الوطني ووزير	وزير
الزراعة	دولة لشؤون الرئاسة	الصحة
قاسم الربيعي	. . .	صبيحي امين عمرو

هكذا من المثل



## محمد السادس ملك المملكة المغربية

بمقتضى المادة (٢٩) من قانون الجامعة الاردنية المؤقت رقم (٣٤) لسنة ١٩٦٢  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩/١/١٩٦٣  
أمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٦) لسنة ١٩٦٣

## نظام مجلس الامناء

صادر بمقتضى الفقرة (ج) من المادة (٥) والمادة (٢٩) من قانون الجامعة الاردنية رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٣

- المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام مجلس ائماء الجامعة الاردنية لسنة ١٩٦٢ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - يدعو رئيس مجلس الامناء المجلس الى الاجتماع مرة على الاقل كل شهر كما يدعو الى الاجتماع بناء على طلب خطي يوقعه اغلبية اعضاء المجلس .
- المادة ٣ - يعقد مجلس الامناء جلساته في قاعة اجتماعاته بمقر الجامعة الاردنية ، الا اذا نصت الدعوة على عقده في مكان آخر .
- المادة ٤ - ينتخب مجلس الامناء نائباً لرئيسه بالاقتراع السري من بين اعضائه لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد . ويؤهل نائب الرئيس جميع اختصاصات الرئيس وصلاحياته اثناء غيابه .
- المادة ٥ - يختار مجلس الامناء من بين اعضائه اميناً للصندوق لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد ويتولى أمين الصندوق الاعمال التالية :-
- أ - تسلم الاموال التي ترصد باسم الجامعة الاردنية .
  - ب - الاشراف على استثمار هذه الاموال وفقاً لقرارات المجلس .
  - ج - الاشراف على الاتفاق ضمن الانظمة المالية الموضوعة لهذا الغرض .
  - د - توقيع ( الشيكات ) والتحاويل المالية مع رئيس المجلس .
  - هـ - حفظ القيود والسجلات الخاصة بأموال الجامعة واستثمارها وانفاقها .
  - و - تقديم تقرير سنوي عن اوضاع الجامعة المالية بالإضافة الى التقرير السنوي لمدققي الحسابات الذين يعينهم مجلس الامناء للقيام بالتدقيق .
  - ز - القيام بأية اعمال اخرى يعينها المجلس او رئيسه .

المادة ٦ - يختار مجلس الامناء اميناً لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد يقوم بأعمال امانة المجلس وتحرير محاضر جلساته والياتها في سجل خاص يوقعه مع رئيس المجلس ويتولى بالإضافة الى ذلك ما يلي :-

- أ - حفظ وثائق وسجلات واوراق المجلس .
- ب - الاشراف على المحابر الواردة الى المجلس والصادرة عنه .
- ج - متابعة تنفيذ قرارات المجلس وتقديم التقارير عن ذلك .
- د - القيام بأية اعمال اخرى يكلفه المجلس او رئيسه القيام بها .

المادة ٧ - يرسل رئيس المجلس الدعوة الى الاعضاء قبل موعد عقد الاجتماع بثلاثة ايام على الاقل ، ويرفق بالدعوة جدول الاعمال والمذكرات الخاصة بالموضوعات الواردة فيه :

المادة ٨ - لا تكون جلسات المجلس قانونية الا بحضور سبعة اعضاء على الاقل وتصدر القرارات بأغلبية آراء الحاضرين ، فاذا تساوت رجع الجانب الذي فيه الرئيس .

- المادة ٩ - أ - مدة العضوية اربع سنوات قابلة للتجديد ؛
- ب - حينما تنتهي مدة العضو يجري التجديد له او عدم التجديد بالاقتراع السري .
  - ج - اذا شغل مكان العضو لاي سبب من الاسباب المبينة في هذا النظام ينتخب المجلس بالاقتراع السري عضواً آخر بدلا منه من المواطنين ذوي الرأي والخبرة .
  - د - يقرن قرار التجديد للعضو السابق او انتخاب العضو الجديد بارادة ملكية سامية .

المادة ١٠ - أ - تسقط العضوية في مجلس الامناء في احدى الحالات التالية :-

- ١ - الوفاة .

- ٢ - الاستقالة - بعد صدور قرار بقبولها من مجلس الامناء بالاغلبية المطلقة لاهضائه .
- ٣ - مغادرة البلاد لمدة تزيد على ستة اشهر الا اذا قرر المجلس غير ذلك .
- ٤ - التغيب عن حضور جلسات المجلس لمدة ثلاثة اشهر دون عذر يقبله مجلس الامناء .

ب - في حالة سقوط العضوية عن العضو بأحدى الحالات السابقة يجتمع المجلس خلال شهر من ذلك التاريخ لانتخاب عضو جديد ، للمدة الباقية من تلك العضوية .

هكذا من الأشهل

المادة ١١ - تنتهي عضوية اعضاء مجلس الامناء الاول على الصورة التالية :-

- أ - تسقط العضوية بالقرعة عن ثلاثة اعضاء بعد مضي خمس سنوات على تاريخ صدور الارادة الملكية بتعيين المجلس .
- ب - تسقط العضوية بالقرعة عن ثلاثة آخرين من اعضاء المجلس الاول بعد مضي ست سنوات .
- ج - تسقط العضوية عن ثلاثة آخرين من اعضاء المجلس الاول بعد مرور سبع سنوات .
- د - تنتهي عضوية العضو الاخير من اعضاء المجلس الاول بعد مرور ثماني سنوات .

١٩٦٣/١/٢٠

### اكتين بطلال

وزير الانشاء والتعمير ووزير دولة لشؤون الرئاسة عبد القادر الصالح	قاضي القضاة ووزير الشؤون الاجتماعية والعمل ابراهيم قطان	رئيس الوزراء وزير الدفاع وصفي التل
وزير المالية والجبارة عز الدين المفتي	وزير المواصلات داود ابو غزاله	وزير الخارجية حازم نسيه
وزير العدلية حنّا خلف	وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون الرئاسة ووزير الاقتصاد الوطني بالوكالة عبد الوهاب الجبالي	وزير الاشغال العامة محمد اسماعيل

وزير الزراعة قاسم الريماوي	وزير الصحة صبيح امين عمرو	وزير الداخلية والشؤون البلدية والقروية كسّال الدجاني
----------------------------------	---------------------------------	--

### نعم الميراث للثقة الملكية الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٢٩) من قانون الجامعة الأردنية المؤقت رقم (٣٤) لسنة ١٩٦٢  
وبناءً على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٣/١/١٩  
أمر بوضع النظام الآتي

نظام رقم (٧) لسنة ١٩٦٣

### نظام الانتقال والسفر للجامعة الأردنية

صادر بمقتضى المادة (٢٩) من قانون الجامعة الأردنية رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٣

- المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام الانتقال والسفر للجامعة الأردنية ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية
- المادة ٢ - أ - يصرح لرئيس مجلس الامناء واطباء المجلس ورئيس الجامعة وعمداء الكليات وامين الجامعة باقتناء سيارات خاصة لتقلاتهم داخل المملكة ويتمنون لقاء استعمالها علاوة شهرية مقدارها كالاتي :
- |                   |            |
|-------------------|------------|
| رئيس مجلس الامناء | ٣٠ ديناراً |
| عضو مجلس الامناء  | ٢٥ ديناراً |
| رئيس الجامعة      | ٢٠ ديناراً |
| عميد الكلية       | ١٥ ديناراً |
| امين الجامعة      | ١٠ ديناراً |

- ب - اذا كان عضو مجلس الامناء يتقاضى من خزينة الدولة علاوة شهرية لقاء استعمال سيارة خاصة مصرح له باقتنائها فيقتضى من موازنة الجامعة مقدار الفرق بين العالوتين .
- ج - مجلس الامناء ان يقرر علاوة شهرية لموظفي الجامعة ومستخدميها حسب ايراه مناسباً وذلك لقاء النفقات التي يتحملونها في تقلاتهم من مقر سكنهم الى مقر عملهم في الجيبة .

المادة ٣ - أ - تصرف لرئيس مجلس الامناء واطباء المجلس ورئيس الجامعة وعمداء الكليات وامين الجامعة عند قيامهم باعمال رسمية خارج مقر عملهم الرسمي او محل اقامتهم الدائمة اجرة السفر بالطائرة او بسيارة كاملة او بأية واسطة اخرى من وسائط النقل داخل المملكة أو خارجها .

ب - تصرف لرئيس مجلس الامناء واطباء المجلس ورئيس الجامعة وعمداء الكليات وامين الجامعة بمسكن يستعملون سياراتهم الخاصة اجرة السفر على اساس المسافة الكيلومترية بموجب التعريفات الحكومية ، وذلك عند قيامهم باعمال رسمية خارج مقر عملهم الرسمي .

هكذا من الأهل

ج - تصرف لكل من رئيس مجلس الامناء واعضاء المجلس ورئيس الجامعة وعمداء الكليات وامين الجامعة عند قيامهم باعمال رسمية خارج مقر عملهم الرسمي او محل اقامتهم الدائمة مياومات على اساس النفقات التي يتكبدونها وفقا لما يقرره مجلس الامناء في كل حالة .

د - لمجلس الامناء ان يقرر لاعضاء هيئة التدريس ولوظفئ الجامعة ومستخدميها الذين يكلفون القيام باعمال رسمية خارج مقر عملهم الرسمي اجور سفر ومياومات حسب ما يراه مناسباً .

المادة ٤ - في الاحوال التي لم تتناولها احكام هذا النظام يقرر مجلس الامناء ما يراه مناسباً في كل حالة .

١٩٦٣/١/٢٠

### أمين بطلال

وزير الانشاء والتعمير ووزير	قاضي القضاة ووزير	رئيس الوزراء
دوله لشؤون الرئاسة	الشؤون الاجتماعية والعمل	وزير الدفاع
.....	ابراهيم قطان	وصفي التل

وزير	وزير	وزير
المالية والجاراك	المواصلات	الخارجية
عز الدين المكي	داود ابو غزالة	حازم نسيبة

وزير	وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون	وزير
العدلية	الرئاسة ووزير الاقتصاد الوطني بالوكالة	الاشغال العامة
حنا خلف	عبد الوهاب الحجابي	محمد اسماعيل

وزير	وزير	وزير الداخلية والشؤون
الزراعة	الصحة	البلدية والقروية
قاسم الرعاوي	صبيح امين عمرو	كمال الدجاني

## الدورة الثلاثون للمؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية

(جنيف ، ١٩ حزيران - ١١ تموز ١٩٤٧)

### الاتفاقية « ٨١ »

الخاصة بتفتيش العمل في الصناعة والتجارة

المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية ،

المنعقد في دورته الثلاثين بمدينة جنيف بدعوة من الهيئة الادارية لمكتب العمل الدولي في التاسع عشر من حزيران سنة ١٩٤٧ ،

بما انه اعترزم تبني مقترحات خاصة بتنظيم تفتيش العمل في الصناعة والتجارة وهو الموضوع الرابع في جدول اعمال هذه الدورة ،

وبما انه قرر ان تصاغ هذه المقترحات في شكل اتفاقية دولية ،

يتبنى في هذا اليوم الموافق الحادي عشر من تموز سنة ١٩٤٧ الاتفاقية التالية المسماة ( اتفاقية تفتيش العمل لسنة ١٩٤٧ ) .

### القسم الأول - تفتيش العمل في الصناعة

#### المادة « ١ »

يتوجب على كل عضو من اعضاء منظمة العمل الدولية تكون هذه الاتفاقية سارية لديه ان يضع نظاماً لتفتيش العمل في اماكن العمل الصناعية .

#### المادة « ٢ »

١ - يطبق نظام تفتيش العمل في اماكن العمل الصناعية على جميع الاماكن التي يعهد لمفتشي العمل التحقق من تطبيقها الاحكام القانونية الخاصة بشروط العمل وبمجاة العمال اثناء تأدية عملهم .

٢ - يجوز للقوانين والانظمة الوطنية ان تمنى مؤسسات النقل والتعدين او اجزاء منها ، من تطبيق هذه الاتفاقية .

هكذا من العمل



## المادة « ٣ »

١ - تكون اعمال نظام تفتيش العمل -

أ - ضمان تطبيق الاحكام القانونية الخاصة بشروط العمل وحماية العمال اثناء قيامهم بعملهم مثل الاحكام الخاصة بساعات العمل والاجور والسلامة والصحة والترفيه واستخدام الاحداث والصغار وغير ذلك من الامور المتعلقة بها ، والتي يقع عبء تنفيذها على كاهل مفتشي العمل .

ب - تزويد اصحاب العمل والعمال بالمعلومات والارشادات الفنية حول اكثر الوسائل فعالية للقيّد بالاحكام القانونية .

ج - ابلاغ السلطة المختصة باوجه النقص او المخالفات التي لا تتناولها بالتخصيص الاحكام القانونية الموجودة .

٢ - اذا عهد لمفتشي العمل بتهام اخرى فيجب ان لا تتعارض مع تعريفهم لواجباتهم الاساسية وان لا تخل بالسلطة والحيدة اللتين يتوجب توافرها للمفتشين في علاقاتهم مع اصحاب العمل والعمال .

## المادة « ٤ »

١ - يوضع تفتيش العمل تحت اشراف ورقابة سلطة مركزية بقدر ما يسمح به التنظيم الاداري لكل عضو من اعضاء منظمة العمل الدولية .

٢ - وفي حالة الدولة الاتحادية يمكن ان تعني « السلطة المركزية » سلطة اتحادية او سلطة مركزية لوحدة اتحادية .

## المادة « ٥ »

يتعين على السلطة المختصة اتخاذ الترتيبات المناسبة لرقية -

أ - التعاون الفعال بين ادارات التفتيش من جهة وبين الادارات الحكومية الاخرى والمؤسسات العامة والخاصة التي تزاوّل نشاطات مماثلة من جهة اخرى .

ب - التعاون بين موظفي تفتيش العمل وبين اصحاب العمل والعمال او منظماتهم .

## المادة « ٦ »

يتوجب تشكيل هيئة التفتيش من موظفين عموميين تكفل لهم مراكزهم وشروط خدمتهم الاستمرار في وظائفهم وعدم التأثر بتغير الحكومات وبالوثرات الخارجية غير المشروعة .

## المادة « ٧ »

١ - مع مراعاة الشروط التي تنص عليها القوانين والانظمة الوطنية بخصوص التعيين في الوظائف العامة ، يتوجب اختيار مفتشي العمل على اساس مؤهلاتهم فقط بغية تمكينهم من اداء واجباتهم .

٢ - تحدد السلطة المختصة للمؤهلات الواجب توفرها .

٣ - يتوجب تدريب مفتشي العمل تدريباً مناسباً بغية تمكينهم من اداء واجباتهم .

## المادة « ٨ »

يكون للرجال والنساء حق التعيين في وظائف التفتيش . ويجوز - عند الضرورة - تحديد واجبات خاصة لكل من المفتشين والمفتشات .

## المادة « ٩ »

يتوجب على كل عضو اتخاذ الاجراءات اللازمة ليشترك في عمل التفتيش الاختصاصيون والخبراء الفنيون ذوو الالهية بما فيهم الاختصاصيون في الطب والهندسة والكهرباء وذلك بالكيفية التي تتناسب والظروف الوطنية ، بغية تأمين تنفيذ الاحكام القانونية المتعلقة بحماية صحة وسلامة العمال اثناء عملهم والتحقق في مدى تأثير عمليات ومواد وطرق العمل على صحة وسلامة العمال .

## المادة « ١٠ »

يتوجب ان يكون عدد مفتشي العمل كافياً لتحقيق حسن انجاز واجبات التفتيش ويتم تحديد هذا العدد مع مراعاة ما يلي :-

أ - اهمية الاعمال التي يتوجب على المفتشين انجازها ، وعلى الاخص -

١ - عدد وطبيعة وحجم وموقع اماكن العمل الخاضعة للتفتيش .

٢ - عدد وفئات العمال المستخدمين في اماكن العمل هذه .

٣ - عدد وتنوع الاحكام القانونية المراد تطبيقها .

ب - وسائل التنفيذ المادية الموضوعة تحت تصرف المفتشين .

ج - الظروف العملية التي تبذل زيارات التفتيش فعالة .

## المادة « ١١ »

١ - يتوجب على السلطة المختصة ان تتخذ الترتيبات الضرورية لتزويد مفتشي العمل بما يلي :

أ - المكاتب المحلية المجهزة تجهيزاً مناسباً لاحتياجات الخدمة والمباح دخولها لذوي المصالح .

ب - تسهيلات للسفر الضرورية لانجاز واجباتهم عند عدم توافر تسهيلات المواصلات العامة المناسبة .

٢ - يتوجب على السلطة المختصة اتخاذ الترتيبات الضرورية لاعادة دفع ما يتحملة مفتشو العمل من نفقات الانتقال واية نفقات اخرى يدفعونها وتكون ضرورية لاداء واجباتهم .

## المادة « ١٢ »

١ - يكون لمفتشي العمل المزودين ببطاقات تثبت وظائفهم الحق في -

أ - حرية الدخول بغير سابق انذار وفي اية ساعة من ساعات النهار او الليل اي محل العمل يخضع للتفتيش .

ب - الدخول نهائياً لاي محل يكون لدى المفتش من الاسباب المعقولة ما يجعله يعتقد بانه خاضع للتفتيش .

ج - القيام بأي فحص وتجربة او تحقيق يراه المفتش ضرورياً للتحقيق من أن الاحكام القانونية مثقلة فعلاً وبخاصة .

١ - استجواب ، على افراد او امام شهود ، صاحب العمل او مستخدمي المؤسسة عن اي مسألة تتعلق بتطبيق الاحكام القانونية .

٢ - طلب ابراز الدفاتر والسجلات وغيرها من المستندات المنصوص عليها في القوانين والانظمة الوطنية الخاصة بشروط العمل ، للتثبت من مطابقتها للاحكام القانونية ولاخذ نسخ او مقتطفات منها .

٣ - تنفيذ تعليق الاعلانات التي تنص عليها الاحكام القانونية .

٤ - اخذ او فصل عينات من المواد المستعملة او المتداولة لغرض التحليل مع اشعار صاحب العمل او ممثله بأي عينات او مواد اخذت او فصلت لهذه الغاية .

هكذا من الأشهل

٢ - يتوجب على المفتشين عند قيامهم بزياراتهم اشعار صاحب العمل او ممثله بحضورهم الا في الحالات التي يعتقدون فيها بان مثل هذا الاشعار سيؤثر على قيامهم بواجباتهم .

#### المادة « ١٣ »

- ١ - يتوجب ان يعطى مفتشو العمل صلاحية اتخاذ الخطوات اللازمة لازالة اوجه النقص التي تلاحظ في جهاز وتركيبات وطرق العمل والتي تكون لديهم اسباب معقولة تدعوهم للاعتقاد بانها تشكل تهديدا لصفة او سلامة العمال .
- ٢ - بغية تمكين المفتشين من اتخاذ الخطوات هذه ، ومع مراعاة حق الاستئناف لدى السلطة القضائية او الادارية التي ينص عليها القانون ، يتوجب اعطاء المفتشين صلاحية اصدار الاوامر التالية او المطالبة باصدارها .
  - أ - ادخال تغييرات على نظام الاجهزة او العمل بحيث تنفذ في موعد محدد حسبما يكون ذلك ضروريا لضمان التقيد بالاحكام القانونية الخاصة بصحة العمال وسلامتهم .
  - ب - اتخاذ الاجراءات ذات الطابع التنفيذي الفوري في حالة الخطر الوشيك الوقوع على صحة العمال وسلامتهم .
  - ٣ - وفي حالة عدم تمتي الطريقة المنصوص عليها في الفقرة « ٢ » مع الاجراءات القضائية والادارية المعمول بها في بلد العضو ، يتوجب اعطاء المفتشين سلطة الطلب الى السلطة المختصة اصدار الاوامر او اتخاذ الاجراءات ذات الطابع التنفيذي الفوري .

#### المادة « ١٤ »

يتوجب اشعار دائرة التفتيش باصابات العمل وبالحالات الامراض المهنية في الاحوال وبالكيفية المنصوص عليها في القوانين والانظمة الوطنية .

#### المادة (١٥)

- مع مراعات الاستثناءات التي تنص عليها القوانين والانظمة الوطنية ، يراعى ما يلي بالنسبة لمفتشي العمل :-
- أ - يحظر ان تكون لهم مصلحة مباشرة او غير مباشرة في المؤسسات الخاضعة لاشرفهم .
  - ب - يتوجب عليهم ، تحت طائلة العقوبات المناسبة او الاجراءات التأديبية ، عدم افشاء ، حتى بعد اعتزالهم الخدمة ، اية اسرار صناعية او تجارية او طرق للعمل اطلعوا عليها اثناء اداء واجباتهم .
  - ج - يتوجب عليهم احاطة مصدر اي شكوى تصل اليهم عن وجود نقص او خرق للاحكام القانونية بالسرية المطلقة ، وان لا يشعروا صاحب العمل او ممثله بان الزيارة التفتيشية جاءت نتيجة لتسلم مثل هذه الشكوى .

#### المادة (١٦)

يتوجب تفتيش اماكن العمل بالكثرة التي تكون ضرورية لتأمين التطبيق الفعال للاحكام القانونية المعنية .

#### (المادة ١٧)

- ١ - يتوجب ان يكون الاشخاص الذين ينفذون او يهيئون مراعاة الاحكام القانونية المنوط تطبيقها بمفتشي العمل ، عرضة للمحاكمات القانونية فورا ودون سابق انذار ، على انه يجوز للقوانين والانظمة الوطنية ان تنص على استثناءات في الحالات التي يتوجب فيها توجيه اشعار سابق بغية معالجة الموقف او القيام باجراءات وقائية .
- ٢ - يتوجب اعطاء مفتشي العمل صلاحية توجيه الانذارات او تقديم النصح بدلا من رفع الامر الى القفلة والتوصية برفعه

#### المادة (١٨)

يتوجب على القوانين والانظمة الوطنية ان تنص على عقوبات مناسبة في حالة خرق الاحكام القانونية المنوط تطبيقها بمفتشي العمل وفي حالة منع هؤلاء للمفتشين للقيام بواجباتهم ، على ان تطبق هذه العقوبات تطبيقا فعالا .

#### المادة « ١٩ »

- ١ - يتوجب على مفتشي العمل في مكاتب التفتيش المحلية ، حسب الحالة تقديم تقارير دورية حول نتائج نشاطاتهم التفتيشية وذلك الى سلطة التفتيش المركزية .
- ٢ - يتوجب عمل هذه التقارير بالطريقة ، وحول المواضيع التي تقررها السلطة المركزية من وقت لآخر ، وتقديم هذه التقارير في فترات تقررها تلك السلطة وعلى كل حال مرة في السنة على الاقل .

#### المادة « ٢٠ »

- ١ - يتوجب على سلطة التفتيش المركزية نشر تقرير سنوي عام حول اعمال خدمات التفتيش الخاضعة لرقابتها .
- ٢ - يتوجب نشر مثل هذه التقارير السنوية خلال مدة معقولة تتبع انتهاء السنة التي تتناولها ويبحث لا تتجاوز هذه المدة بحال ما انني عشر شهرا .
- ٣ - ترسل نسخ من التقارير السنوية للمدير العام لمكتب العمل الدولي خلال مدة معقولة بعد نشرها ويبحث لا تتجاوز هذه المدة بحال ما ثلاثة شهور .

#### المادة « ٢١ »

- يتوجب ان يبالغ التقرير السنوي الذي تنشره سلطة التفتيش المركزية المواضيع التالية وغيرها من تلك التي تكون تحت رقابة السلطة المذكورة :-
- أ - القوانين والانظمة الخاصة بعمل دائرة التفتيش
  - ب - موظفي دائرة تفتيش العمل
  - ج - احصائيات باماكن العمل الخاضعة للتفتيش وعدد العمال المستخدمين فيها .
  - د - احصائيات بزيارات التفتيش .
  - هـ - احصائيات بالمخالفات والعقوبات التي فرضت .
  - و - احصائيات بالاصابات الصناعية .
  - ز - احصائيات بالامراض المهنية .
- القسم الثاني - تفتيش العمل في التجارة .

#### المادة « ٢٢ »

يتوجب على كل عضو من اعضاء منظمة العمل الدولية يكون لديه هذا القسم من الاتفاقية ساري المفعول ان يضع نظاما لتفتيش العمل في اماكن العمل التجارية .

#### المادة « ٢٣ »

يطبق نظام تفتيش العمل في المحال التجارية على اماكن العمل التي يمهّد لمفتشي العمل التحقق من تطبيقها لاحكام القانونية الخاصة بشروط العمل وبمخافة العمال اثناء عملهم .

هكذا من الأشغال



## المادة (٢٤)

يتوجب ان يطابق نظام تفتيش العمل في المحلات التجارية ما تنص عليه المواد « ٣ - ٢١ » من هذه الاتفاقية الى الحد الذي يكون ممكناً تطبيقه .

## القسم الثالث - احكام متنوعة

## المادة « ٢٥ »

- ١ - يجوز لاي عضو من اعضاء منظمة العمل الدولية يصادق على هذه الاتفاقية ان يستتي من التزامه بها - بتصريح يرفق بوثيقة التصديق - القسم الثاني منها .
- ٢ - لكل عضو اصدر مثل هذا التصريح ان يلغيه في اي وقت بتصريح لاحق .
- ٣ - يتوجب على كل عضو يكون لديه التصريح المذكور في الفقرة « ١ » من هذه المادة ساري المفعول ان يبين في تقريره السنوي حول تطبيق هذه الاتفاقية حالي التشريع والعرف المعمول بها لديه بخصوص احكام القسم الثاني من هذه الاتفاقية مع بيان ما اتخذته او ما ينتظر اتخاذها بشأن تلك الاحكام .

## المادة « ٢٦ »

اذا كان تطبيق هذه الاتفاقية على مؤسسة ما او على جزء او قسم منها موضع شك فان حسم هذا الامر يكون من اختصاص السلطة المختصة .

## المادة « ٢٧ »

يشمل تعبير « الاحكام القانونية » في هذه الاتفاقية بالإضافة الى القوانين والانظمة، قرارات التحكيم والاتفاقيات الجماعية التي لها قوة القانون والمنوط تنفيذ تطبيقها بمفتشي العمل .

## المادة « ٢٨ »

يجب ان تشمل التقارير السنوية الواجب تقديمها بموجب المادة « ٢٢ » من دستور منظمة العمل الدولية معلومات تامة بخصوص جميع القوانين والانظمة المنفذة لاحكام هذه الاتفاقية .

## المادة « ٢٩ »

- ١ - يجوز للسلطة المختصة في بلد العضو الذي تشمل اراضيها مناطق واسعة يصعب فيها تطبيق احكام هذه الاتفاقية من الناحية العملية بسبب تناثر السكان او بسبب درجة التقدم فيها ، ان تعفي مثل هذه المناطق من تطبيق هذه الاتفاقية اعفاء كلياً او باستثناءات تراها مناسبة بخصوص بعض المؤسسات او المهن .
- ٢ - يتوجب على كل عضو ان يبين في تقريره السنوي الاول الذي يقدمه حول تطبيق هذه الاتفاقية تنفيذاً للمادة « ٢٢ » من دستور منظمة العمل الدولية ، كل منطقة يلجأ فيها الى احكام هذه المادة ، وان يبين الاسباب المبررة لذلك . ولا يجوز لاي عضو ، بعد تقريره السنوي الاول هذا ، الالتجاء لاحكام هذه المادة الا فيما يتعلق بالمناطق التي سبقت له الاشارة اليها .
- ٣ - يتوجب على كل عضو التجأ لاحكام هذه المادة ان يبين في تقاريره السنوية اللاحقة اي منطقة يرى الغاء مثل هذا الالتجاء بالنسبة لها .

## المادة « ٣٠ »

١ - بالنسبة للاقاليم المشار اليها في المادة « ٣٥ » من دستور منظمة العمل الدولية المعدلة بالوثيقة الصادرة عام ١٩٤٦ واستثناء الاقاليم المشار اليها في الفقرتين « ٤ ، ٥ » من المادة المعدلة المذكورة ، يتوجب على كل عضو من اعضاء المنظمة يصادق على هذه الاتفاقية ان يرسل الى المدير العام لمكتب العمل الدولي في اقرب وقت ممكن بعد المصادقة تصريحاً يتضمن .

- أ - المناطق التي يتعهد بتطبيق احكام هذه الاتفاقية عليها دون تعديل .
- ب - المناطق التي يتعهد بتطبيق احكام هذه الاتفاقية عليها مع التحفظ بادخال تعديلات وذكر تفاصيل عن هذه التعديلات .
- ج - المناطق التي لا يمكن تطبيق احكام هذه الاتفاقية عليها مع ذكر الاسباب .
- د - المناطق التي يحتفظ العضو لنفسه باخذ القرار اللازم بشأنها .
- ٢ - تعتبر الارتباطات المشار اليها في الفقرتين « أ » و « ب » من البند « ١ » من هذه المادة جزءاً لا يتجزأ من التصديق ويكون لها نفس اثره .
- ٣ - يجوز لاي عضو في اي وقت وتصريح لاحق ان يلغي كلياً او جزئياً التحفظات التي ذكرها في تصريحه الاصيل بخصوص الفقرات « ب » و « ج » و « د » من البند « ١ » من هذه المادة .
- ٤ - يجوز لاي عضو في اي وقت تكون فيه هذه الاتفاقية قابلة للنقض بموجب احكام المادة « ٣٤ » ان يرسل الى المدير العام تصريحاً يعدل في غير ما سبق - بنصوص اي تصريح سابق وان يبين الحالة السائدة في مناطق معينة .

## المادة « ٣١ »

- ١ - عندما تكون مواضع هذه الاتفاقية ضمن الاختصاص الذاتي لسلطات اقليم غير مستقل ، يجوز للعضو المسؤول عن العلاقات الدولية لهذا الاقليم ان يبعث - بالاتفاق مع حكومة هذا الاقليم - الى المدير العام لمكتب العمل الدولي تصريحاً يتضمن قبوله للزامات هذه الاتفاقية نيابة عن الاقليم .
- ٢ - يجوز تبليغ تصريح قبول التزامات هذه الاتفاقية الى المدير العام لمكتب العمل الدولي من قبل :  
أ - عضوين او اكثر من منظمة العمل الدولية بخصوص اي اقليم يقع تحت سلطتهم المشتركة .  
ب - اية سلطة دولية مسؤولة عن ادارة اي اقليم سواء كانت هذه المسؤولية بموجب ميثاق الامم المتحدة او اي حكم نافذ بالنسبة لهذا الاقليم .
- ٣ - يتوجب ان تتضمن التصريحات المرسلة الى المدير العام لمكتب العمل الدولي طبقاً للفقرات السابقة ذكرها في هذه المادة ، ما اذا كانت احكام هذه الاتفاقية ستنطبق في الاقليم المعني بدون تعديلات او مع الاحتفاظ بحق ادخال تعديلات . واذا اشار التصريح الى ان تطبق احكام هذه الاتفاقية سيكون خاضعاً لتعديلات فيجب ذكر هذه بالتفصيل .
- ٤ - يجوز للعضو او الاعضاء او السلطة الدولية المعنية - بتصريح لاحق وفي اي وقت - التنازل كلياً او جزئياً عن حقه في التسك بتعديل تضمنه تصريح سابق .
- ٥ - يجوز للعضو او الاعضاء او السلطة الدولية المختصة في اي وقت تكون فيه هذه الاتفاقية قابلة للنقض بموجب احكام المادة « ٣٤ » ان يرسل الى المدير العام تصريحاً يعدل - في غير ما سبق - بنصوص اي تصريح سابق وان يبين الحالة السائدة بخصوص تطبيق هذه الاتفاقية .

هكذا من المأهول

## القسم الرابع - احكام ختامية

## المادة « ٣٢ »

يتوجب ارسال التصاديق الرسمية على هذه الاتفاقية الى المدير العام لمكتب العمل الدولي لتسجيلها .

## المادة « ٣٣ »

- ١ - تكون هذه الاتفاقية ملزمة فقط لاعضاء منظمة العمل الدولية الذين جرى تسجيل تصديقهم عليها لدى المدير العام .
- ٢ - يسري مفعول هذه الاتفاقية بعد مضي اثني عشر شهراً من تاريخ تسجيل صادقة عضوين عليها لدى المدير العام .
- ٣ - وفيما بعد ، تصبح سارية المفعول لدى اي عضو بعد مرور اثني عشر شهراً من تاريخ تسجيل مصادقة عليها .

## المادة « ٣٤ »

- ١ - يجوز لكل عضو صادق على هذه الاتفاقية ان ينقضها بعد مضي عشر سنوات على التاريخ الذي ابتداء فيه سريان مفعولها لأول مرة وذلك باجراء يرسل عنه نسخة الى المدير العام لمكتب العمل الدولي لتسجيله . ولا يسري مفعول هذا النقص الا بعد مضي ستة من تاريخ تسجيله .
- ٢ - كل عضو صادق على هذه الاتفاقية ولم يستعمل حق النقض المنصوص عليه في هذه المادة وذلك خلال السنة التالية لمدة العشر سنوات المذكورة في الفقرة السابقة ، يظل مرتبطاً بها لمدة عشر سنوات اخرى ، وبعدها يجوز له ان ينقضها في نهاية كل عشر سنوات حسب الشروط المنصوص عليها في هذه المادة .

## المادة « ٣٥ »

- ١ - يتوجب على المدير العام لمكتب العمل الدولي ان يخبر جميع اعضاء منظمة العمل الدولية بتسجيل جميع المصادقات والتصريحات واجراءات النقض التي ارسلت اليه من اعضاء المنظمة .
- ٢ - يتوجب على المدير العام عند اخبار اعضاء المنظمة عن تسجيل التصديق الثاني الذي ارسل اليه ، ان يلتفت نظر اعضاء المنظمة الى التاريخ الذي سيبدأ فيه سريان مفعول هذه الاتفاقية .

## المادة « ٣٦ »

يتوجب على المدير العام لمكتب العمل الدولي ان يرسل الى الامين العام للامم المتحدة بغية التسجيل وفقاً لإادة « ١٠٢ » من ميثاق الامم المتحدة تفاصيل تامة عن المصادقات ، التصريحات واجراءات النقض التي سجلها طبقاً لاحكام المادة السابقة .

## المادة « ٣٧ »

في نهاية كل عشر سنوات من تاريخ سريان مفعول هذه الاتفاقية ، تقدم الهيئة الادارية لمكتب العمل الدولي تقريراً الى المؤتمر العام حول تطبيق هذه الاتفاقية وعما اذا كان مرغوباً فيه وضسع امر تعديلها كلياً او جزئياً ، على جدول اعمال المؤتمر .

## المادة « ٣٨ »

- ١ - في حالة تبني المؤتمر اتفاقية جديدة تعدل هذه الاتفاقية كلياً او جزئياً ، وما لم تنص الاتفاقية الجديدة على خلاف ما يلي ، فان -  
 أ - تصديق اي عضو على الاتفاقية الجديدة المعدلة يتبع بحكم القانون النقض المباشر لهذه الاتفاقية .  
 ب - يمتنع الاعضاء عن التصديق على هذه الاتفاقية اعتباراً من التاريخ الذي يسري فيه مفعول الاتفاقية الجديدة المعدلة .
- ٢ - وعلى اي حال تبقى هذه الاتفاقية سارية المفعول بشكلها ومحتواها الحاليين بالنسبة للاعضاء الذين صادقوا عليها ولم يصادقوا على الاتفاقية المعدلة .

## المادة « ٣٩ »

يعتبر كل من النصين الفرنسي والانكليزي لهذه الاتفاقية نصاً رسمياً .

## الذيل

## نظام مدينة طولكرم الهيكلي لسنة ١٩٦٢

## (الفصل الاول)

## احكام عامة

\*\*\*\*\*

## المادة ١ - اسم النظام :

يطلق على هذا النظام اسم « نظام مدينة طولكرم الهيكلي لسنة ١٩٦٢ » ويطبق على منطقة تنظيم مدينة طولكرم بموجب خارطة المشروع الهيكلي الملحق بهذا النظام والمبينة تفاصيلها ادناه ، او بأية تعديلات تطرأ عليها . ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

## المادة ٢ - خارطة المشروع :

تكون خارطة المشروع المشار اليه فيما يلي باسم « الخارطة » الخارطة الملحق بهذا النظام وتعتبر هذه الخارطة جزءاً لا يتجزأ من النظام فيما يتعلق بجميع الامور الواردة فيه وفي الخارطة نفسها .

## المادة ٣ - علاقة هذا النظام بالنظمة السابقة المصدقة :

يعدل هذا النظام ، النظام الهيكلي لتنظيم مدينة طولكرم لسنة ١٩٤٥ واي نظام آخر معمول لمدينة طولكرم ويقوم مقامه ويقرأ بدلاً منه .

هكذا من الأشهل

المادة ٤ - علاقة النظام بالمشاريع التفصيلية ومشاريع التقسيم المعمول بها :

تبقى جميع المشاريع التفصيلية وجميع مشاريع التقسيم التي نقلت قبل بدء العمل بهذا النظام معبولا بها بالقدر الذي لا تتعارض فيه أحكامها مع أحكام هذا النظام باستثناء أحكام هذا النظام المتعلقة بالحد الأدنى لمساحة الفناء الواجب تركها في عروضات البناء فانها لا تنطبق على قطع الأراضي التي تنطبق عليها مشاريع التقسيم المذكورة .

المادة ٥ - علاقة النظام بالأنظمة :

إذا تعارضت أحكام هذا النظام مع أحكام أية أنظمة صدرت بمقتضى القانون تعتبر أحكام هذا النظام هي السائدة على الأحكام التي تتعارض معها من تلك الأنظمة .

( الفصل الثاني )

## تفسير اصطلاحات

يكون للمعارات والكلمات التالية الواردة في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك :  
الانظمة : وتنصرف كلمة « نظام » الى هذا النظام او اي تعديل يطرا عليه .

انشاء الطرق : ويراد بعبارة « انشاء الطرق » تنفيذ كافة الاشغال اللازمة لفتح الطرق وتخطيطها او الاشغال المنفردة عن ذلك او اي شغل من تلك الاشغال .

الاقبية : وتعني نقطة « قبو » الفراغ الكائن تحت الطابق الارضي او طابق التسوية في اية دار الذي لا يتجاوز ارتفاعه مترين ونصف المتر ولا يملأ اي قسم منه اكثر من متر واحد عن عاو مستوى الارض المهد المقرر للارض الملاصقة له مباشرة او على العلو الفعلي للمستوى المهد للارض الملاصقة له ويؤخذ في ذلك اقل الارتفاعين .

الآلات الميكانيكية : ويراد بعبارة « آلة ميكانيكية » آلة تدار بالكهرباء او بأية قوة محركة اخرى ولكنها لا تشمل الآلات التي تستعمل في الشؤون البيتية كالألات المستعملة لتكييف الهواء والتبريد والتدفئة والمصاعد والتلجعات والادوات الكهربائية المبنية الاخرى .

ارتداد : ويراد بكلمة « الارتداد » المسافة التي تفصل بين البناية وحيد قطعة الارض المنشأة عليها البناية والتي ستنشأ عليها او الى خط الطريق الملاصقة لقطعة الارض .

ارتفاع الدار : ويراد بعبارة « ارتفاع الدار » علو السدار مقيسا من مستوى الارض المهد المقرر او من مستوى الرصيف او من مستوى خط منتصف الطريق المهددة الى قمة البرازيت فوق السطح .

الرئيس : ويراد بكلمة « الرئيس » رئيس لجنة اللواء ورئيس اللجنة المحلية حسبما تكون الحال وتشمل وكيل الرئيس .  
الارض الواقعة : ويراد بعبارة « قطعة ارض واقعة على الزاوية » قطعة ارض واقعة على ملتقى طرفين على الزاوية او اكثر .

الاشغال : وتعني لفظة « الاشغال » اشغال اية بناية او ارض او وضع اليه عليها او الاقامة فيها لاية غاية من الثبات

البناية : ويكون لكلمة « بناية » نفس المعنى المخصص لها في القانون .

البناية الخارجية : وتنصرف عبارة « بناية خارجية » الى اية بناية قائمة على قطعة الارض بالاضافة الى البناية الرئيسية ومستقلة عنها ، ولا تستعمل للسكن او ككاتب او دكاكين .

البناية العامة : وتعني عبارة « البناية العامة » اية بناية مستعملة او منشأة او معدة لاستعمالها اما عادة او عرضاً من افراد الجمهور كاماكن العبادة او اي مكان آخر او مستشفى او ملجأ أو كلية او مدرسة او مسرح او دار للسينما او قاعة موسيقى عامة او قاعة رقص عامة او قاعة محاضرات عامة او مكان اجتماع عام او لاية غاية عامة اخرى .

البناية الصناعية : وتعني عبارة « البناية الصناعية » البناية التي تستعمل كلياً او في الغالب كمستودع او معمل او محل لغسيل الثياب او مصنع للجنة ( البيرة ) او معمل للتقطير او مسكب للحديد وسائر الابنية الاخرى المستعملة او التي يراد استعمالها لاي وجه من وجوه الاستعمال المصرح بها في المنطقة الصناعية بمقتضى المشروع المقرر الذي ينطبق عليها .

دار : ويراد بلفظة « دار » اي بناء يحيط بفراغ بواسطة سطح او اسطحة او حيطان او اعمدة ( شع ) .

تعليمات العمل : وتعني عبارة « تعليمات العمل » التعليمات المقررة لاستعمال الحرساة المسلحة والانشاءات الدولاذية في الابنية وفقاً لما يعينه المهندس بين حين وآخر .

دار السكن : وتنصرف عبارة « دار السكن » الى اية دار بنيت للسكن ولا تستعمل الا للسكن .

صف الابنية : وتنصرف عبارة « صف من الدور » الى صف من الدور مكون من اربع دور او اكثر يحتوي كل منها على شقة واحدة ويفصلها عن الشقة التي تليها حائط مشترك او حائط خارجي .

الحائط الخارجي : وتعني عبارة « الحائط الخارجي » حائط البناية الخارجي مما هو ليس بحائط فاصل - وتشمل الحائط الخارجي المتاخم والقائم على حائط البناية الملاصقة له .

الحائط الفاصل : وتعني عبارة « الحائط الفاصل »

أ - الحائط الذي يؤلف قسماً من البناية والمستعمل والمنشأ لكي يستعمل في اي جزء من علوه او من طوله لفصل الابنية المجاورة أو .

ب - الحائط الذي يؤلف قسماً من البناية الممتد في اي جزء من طوله الى مسد لا يتجاوز بروز قوام الاساسات الكائنة على حد ارض مالكين مختلفين .

طابق التسوية : وتعني عبارة « طابق التسوية » الطابق الذي يقع تحت الطابق الارضي من الدار مباشرة .

الطابق الارضي : ويراد بعبارة « الطابق الارضي » طابق البناية الذي لا يزيد ارتفاعه عن متوسط المهد المقرر للارض المحيطة بالبناية على متر واحد وثلاثة ارباع المتر ويشترط في ذلك ان لا يعتبر طابقاً ارضياً الطابق الذي يكون مستوى ارضيته منخفضاً اكثر من المتر وعشرين سنتيمتراً عن مستوى الارض أو الطريق المجاور .

الطابق الاول : وتنصرف عبارة « الطابق الاول » الى الطابق القائم مباشرة فوق الطابق الارضي من البناء .

الطابق الثاني : وتنصرف عبارة « الطابق الثاني » فيما يتعلق بأية دار الى الطابق الذي يعلو الطابق الاول من الدار مباشرة .

هكذا من الله جل



الطريق : وتنصرف لفظة « الطريق » الى اي طريق عام او شارع او زقاق او ممر او درب او درج او معبر او طريق عربات او ممشى او ساحة او ميدان او مكان او جسر خصوصيا كان او عموميا سواء كان مطروقا ام لم يكن وسواء اكان قائما او مقترحا انشاؤه بمقتضى اي مشروع من مشاريع تنظيم المدن وتشمل كافة الخنادق والاشجار والحبال الجانبية والجدران الواقية والاسيجة والحواجز والدرزينات .

اللجنة المحلية : وتعني عبارة « اللجنة المحلية » لجنة تنظيم المدن والبناء المحلية لمدينة طولكرم بمقتضى القانون .

لجنة اللواء : ويقصد بعبارة « لجنة اللواء » لجنة الابنية وتنظيم المدن لاواء نابلس المؤلفة بمقتضى القانون .

المالك : ويراد بلفظة « المالك » المالك المسجل او المالك المعروف للبناء او الارض واذا كان المالك غائبا او نظر اثبات هويته او مقره تشمل لفظة « المالك » الشخص او الاشخاص الذين يتقاضون في الوقت المبحوث عنه بدل ايراد ايجار او ايراد او ريع البناء او الارض او الذين قد يتقاضون بدل ايجارها او ايرادها في لو كانت مؤجرة مقابل بدل ايجار وتشمل ايضا الاشخاص الذين يدفعون ضرائب الحكومة وعوائد البلدية عن تلك البناء او الارض سواء كان ذلك لحسابهم الخاص او بعضهم بصفتهم وكلاء او املائي شخص آخر او اشخاص آخرين واذا حدث بعد ارسال اللجنة المحلية تكليفا خطيا للسكان الحاليين ان تخلف ذلك السكان عن تقديم اسم وعنوان المالك تشمل لفظة « المالك » عندئذ ذلك السكان الحالي وتشمل ايضا الشخص الذي يحمل رخصة بناء او اية رخصة اخرى صادرة بمقتضى القانون واذا كان الساكن او حامل الرخصة غير موجودين او تغلر العثور عليها فتشمل لفظة « المالك » المماري والبناء والمقاول وكافة الاشخاص وكلائهم الذين قاموا بانشاء البناء المذكورة او بتنفيذ العملية التي صدرت الرخصة بها او التي من المقتضى الحصول على رخصة بشأنها او الاشخاص المسؤولين عن ذلك ولكنها لا تشمل اي عامل يعمل لدى الشخص او اولئك الاشخاص .

مجازة : تعني لفظة « مجازة » بالنسبة لاية مواد ان تلك المواد قد ووفق عليها من قبل المهندس .

مجرى خاص : وتعني لفظة « المجرى الخاص » اي مجرى يستعمل لتصرف القاذورات ومياه بناء واحدة فقط او قسم من بناء واحدة فقط .

مجرى عام : وتنصرف لفظة « المجرى العام » الى اي مجرور او مجرى مهما كان نوعه خلاف المجرى الذي ورد تعريفه فيها تقدم .

المساحة : وتعني عبارة « المساحة المصرح بها » فيما يتعلق باية دار الحد الاعلى للمساحة التي يمكن بناء الدار عليها وفقا لاحكام هذا النظام واي مشروع تنظيمي مقرر .

المستوى المهمل المقرر : ويراد بعبارة « مستوى الارض المهمل المقرر » بالنسبة لارض اية بناء قطعة مستوى الارض المهمل المبين على الخارطة الملحقة برخصة البناء الصادرة بشأن تلك الارض التي تؤولت قسما من الرخصة .

المسكن : ويراد بكلمة « المسكن » دار او قسم من دار انشئت للسكن ولا تستعمل لاية غاية خلاف ذلك .

مهندس البلدية : وتعني عبارة « مهندس البلدية » مهندس المدينة او مهندس بلدية طولكرم او ممثله المفوض حسب الاصول .

مشروع التقسيم : وتنصرف عبارة « مشروع التقسيم » الى اي مشروع تقسيم وضع او قد يوضع موضع التنفيذ بمقتضى القانون .

المرافق : وتشمل لفظة « المرافق » المطبخ وغرفة المؤونة وغرفة انية الطبخ والحمام والمرحاض والمخزن وغرفة الغسيل وغرفة الكي او الغرفة المنشأ فيها آلة للتبريد او للتدفئة او تكييف الهواء او غرفة الآلة المستعملة لتشغيل المصعد .

المواقع الخاصة : وتنصرف عبارة « موقع خاص الى اي موقع اجيز استعماله من حين لآخر من قبل لجنة اللواء بمقتضى هذا النظام او اي مشروع تنظيمي مقرر لاية غاية من الغايات المبينة في جدول وجوه الاستعمال في باب المواقع الخاصة .

السلطة الصحية : وتعني عبارة « السلطة الصحية » الى «الي وزير الصحة او ممثله المفوض وتشمل مفتش الصحة او مدير الشؤون الصحية التابع لمجلس بلدية طولكرم .

السكن : ويقصد بكلمة « السكن » استعمال اية بناء او ارض او قسم منها كسكن سواء كان استعمالها متواصلا ام متقطعا .

عرض الطريق : وتنصرف عبارة « عرض الطريق » الى المسافة الفاصلة بين خطي الطريق بما في ذلك الارصفة مقيسة في اتجاه عمودي نحو خط الطريق المركزي .

الفناء : ويراد بكلمة « الفناء » مساحة الارض المشمولة بخلود قطعة الارض وتشمل المساحة الواقعة تحت اية بناء قائمة على تلك القطعة .

القانونون : ويراد بلفظة « القانون » قانون تنظيم المدن والقرى والابنية لسنة ١٩٥٥ او اي قانون يعدل هذا القانون او يقوم مقامه .

قطعة ارض : وتنصرف عبارة « قطعة ارض » اي قطعة ارض من الاراضي ووفق عليها كمرصة بناء في مشروع تقسيم او صرحت اللجنة المحلية بموافقة لجنة اللواء باقامة دار عليها .

الشقة : ويراد بكلمة « شقة » مجموعة من غرف السكن والمنافع قائمة بنفسها ذات مدخل مستقل وتكفي في رأي اللجنة المحلية لاستعمال عائلة واحدة او شخص بمفرده .

شهادة الاشغال : ويراد بعبارة « شهادة الاشغال » الشهادة التي تصدرها اللجنة المحلية بمقتضى هذا النظام

التحسينات الصحية : ويراد بعبارة « التحسينات الصحية » التحسينات التي تجري في البناء بقصد تحسين حالتها الصحية وتشمل انشاء مرافق جديدة فيها واضافة مرافق جديدة اليها وتغيير المرافق الموجودة فيها .

خط الطريق : وتنصرف عبارة « خط الطريق » الى الخط الذي يحدد جانبي الطريق .

خط البناء : وتنصرف عبارة « خط البناء » خطأ لا يجوز لاية دار ان تتجاوز على اية طريق معبدة او طريق يتوى فتحها

خزان الماء : ويراد بعبارة « خزان الماء » اي خزان او مستودع او وعاء اخر يستعمل لخزن الماء من اجل الشؤون المنزلية

الطابق الارضي السفلي : ويراد بعبارة « الطابق الارضي السفلي » الطابق الذي يقع تحت الطابق الارضي من الدار مباشرة

هكذا من المأهول

## الفصل الثالث

## الدلالات المرسومة على الخارطة

الدلالة الموضوعة على الخارطة	المعنى الذي تشير اليه
المناطق الملونة باللون البرتقالي	منطقة سكن من الدرجة (أ)
الازرق	« « « « (ب)
الاصفر	« « « « (ج)
بلون رمادي تحيط به حاشية بنفسجية	منطقة تجارية
« « « «	منطقة صناعية
رمادي تحيط به حاشية حمراء	منطقة الواجهات التجارية (أ)
اخضر فاتح تقطعه خطوط متوازية	منطقة الساحات العامة المقترحة
خضراء غامقة	
اصفر فاتح تحيط به حاشية خضراء غامقة	منطقة المقابر
وتتخلله خطوط متوازية خضراء غامقة	
« « « «	منطقة الساحات الخاصة
« « « «	المنطقة الزراعية
المواقع الملونة باللون الاصفر وتحيط به حاشية بيضاء وتتخلله خطوط متوازية بيضاء	المساجد
مواقع الطرق الملونة بالاحمر	الطريق المؤني انشاؤها وتعريضها
المناطق الملونة بلون بني فاتح والمحدودة بلون بني	اراضي حكومية
مواقع الطرق الملونة باللون البني	الطريق الحالية والمصدق عليها
الرقم في اسفل الدائرة	عرض الطريق
الرقم على جانبي الدائرة	خطوط البناء
الرقم في اعلى الدائرة	رقم الشارع
الخط الازرق الغامق	حدود المنطقة التي يسري عليها هذا النظام

## الفصل الرابع

## المادة ١ - تفسير اصطلاحات

يكون للكلمات التالية الواردة في هذا الفصل المعنى المخصص لها ادناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك. وتعني كلمة الطريق - اية طريق اثبت موقعها على المخطط او اية طريق اضافية في المشروع الهيكلي او المشروع التفصيلي او مشاريع التقسيم اذا كانت لا تتعارض مع هذا النظام وفقاً لاحكام الفقرة الشرطية الملحقه بالمادة الثانية من هذا الفصل.

## المادة ٢ - مواقع الطرق وعرضها

تكون مواقع الطرق وعرضها كما هو مبين على الخارطة ويشترط في ذلك ان يجوز النص على مواقع طرق اضافية في مشروع تفصيلي او مشروع تقسيم اذا كان من رأي اللجنة الاوائية ان هذا المشروع لن يتغير في جوهره من جراء ذلك.

## المادة ٣ - خط البناء والنقل على الطرق

يحظر انشاء اية بناية والقيام بآية اشغال على ارض تؤلف موقعا لطريق.

## المادة ٤ - انشاء الطرق

يناط بالجنة المحلية صلاحية انشاء اية طريق والقيام بجميع او بعض الاشغال التي تنفرع عن ذلك الانشاء وفي الاراضي المجاورة لتلك الطريق.

## المادة ٥ - تحويل الطرق الحالية او اقتطاعها

يجوز للجنة المحلية بموافقة لجنة اللواء ان تحول او تقفل اية طريق حالية سواء اكانت من الطرق المعروفة في المادة الاولى من هذا الفصل او لم تكن وان يعان انقطاع كافة الحقوق العمرية المتعاقبة بالمرور منها اعتبار من تاريخ التحويل او الاقفال.

## المادة ٦ - التصرف بالاراضي غير اللازمة للطرق

تخول اللجنة المحلية صلاحية التصرف بالطرق التي باشرت اعمال تسويتها وتعييدها بالصورة التي تستصوبها وفي حالة عدم مباشرتها اى عمل فيها تعود الى مالكيها الاصلي.

## المادة ٧ - تفويض الصلاحيات لانشاء الطرق

يجوز للجنة المحلية ان تفوض صلاحيتها لاي شخص او اشخاص يرغبون في انشاء او توسيع اية طريق باصدار تصريح بذلك الى ذلك الشخص واولئك الاشخاص بشرط ان يتعهد ذلك الشخص او اولئك الاشخاص بتحمل كافة الالتزامات والمسؤوليات المترتبة على اللجنة المحلية بحكم القانون فيما لو تولت بنفسها عملية الانشاء او التوسيع ويجوز للجنة المحلية عند تفويضها صلاحيتها بذلك التصريح ان تفرض ما تستصوبه من الشروط لضمان تنفيذ الاشغال كما يجب.

## المادة ٨ - الاسوار والاسيجة والاشجار والحدائق

١ - تخول اللجنة المحلية صلاحية اصدار امر الى اصحاب الاراضي الملاصقة للطريق المنشأة تكلفهم فيه ان ينشؤوا على حدود تلك الاراضي اسواراً أو اسيجة وتقرر ارتفاع تلك الاسوار والاسيجة والمواد التي تستعمل في انشائها وطريقة انشائها وان يغرسوا أو يشذبوا النباتات والاشجار والشجيرات واقامة او ازالة العوائق الاخرى التي تعجب النظر بين خط البناء وخط الطريق.

٢ - يترتب على اي مالك يبلغ امراً بمقتضى هذه المادة ان ينشئ السور أو السياج الذي كلف بانشاءه خلال المسلة المقررة في ذلك الامر وان يزيل العائق المشر اليه في الامر وان يراعى تعليمات الامر (من كافة الوجوه الاخرى خلال المدة المعينة في الامر). فاذا تخلف المالك عن مراعاة متطلبات الامر خلال المدة المضروبة فيه يجوز للجنة المحلية ان تتخذ التدابير لتنفيذ الاشغال المقررة في الامر وان تحصل مصاريفها من ذلك المالك.

## المادة ٩ - دخول الاراضي التي تؤلف مواقع طرق

تخول اللجنة المحلية صلاحية الدخول في اي وقت من الاوقات بعد وضع هذا المشروع موضع التنفيذ الى اية اراضي تؤلف مواقع طرق او تلزم لتوسيع اية طريق موجودة بعد اعطاء اشعار مدته اربعة عشر يوما الى مالكي تلك الاراضي وان تضع يدها على تلك الاراضي للقيام بعملية الانشاء.

هكذا من المأهول

## الفصل الخامس

## حق المرور للمجاري

المادة ١ - الاحتفاظ بالأراضي للمجاري .

يجوز للجنة المحلية بموافقة لجنة اللواء ان تحتفظ بأية أرض ضرورية لجران مياه الامطار او مجاري المياه القدرة وان تعين مكان وكيفية جريان تلك المياه ولا يجوز اقامة اية بناية او اجراء اية اشغال على أرض احتفظ بها على هذا الوجه .

المادة ٢ - أ - تمتد جميع المجاري وفقا لما يتطلبه مهندس البلدية والسلطة الصحية .

ب - يترتب على مالكي قطع الأراضي ان يسنحوا بمرور جميع المجاري المتصلة بالقطع المجاورة لأراضيهم والقطع الواقعة على مستوى اعل من أراضيهم اذا تعذر إيجاد أي منفذ آخر .

المادة ٣ - الشؤون الصحية .

يجوز للجنة المحلية ان تضع في اية رخصة بناء تصورها شروط تكلف بها مالك البناء الذي صدرت له الرخصة بان يقوم بما تتطلبه السلطة الصحية فيما يتعلق بالمرافق الصحية على نفقته .

المادة ٤ - مشروع الميساء .

تتخذ اللجنة المحلية جميع التدابير الضرورية لتوريد المياه بصورة فعالة للمنطقة التي يتناولها هذا المشروع بالتعاون مع السلطات الصحية ، ويعتق للجنة المحلية من اجل هذا الغرض ابداع انايب الميساء ومداها اية أراضي او املاك تمر بها تلك الانابيب .

## الفصل السادس

## أ - تقسيم المدينة الى مناطق

المادة ١ - استعمال الأراضي والابنية .

لا يجوز استعمال اية أرض او بناية واقعة في منطقة من المناطق المبينة على الخارطة على أي وجه لا يتفق مع الوجوه المبينة في جدول وجوه الاستعمال للمنطقة التي تقع فيها الأراضي او البناية ويشترط في ذلك ما يلي :

أ - اذا كانت أي أرض او بناية عند بدء العمل بهذا المشروع مستعملة على وجه لا يتفق مع الوجوه المدرجة في جدول الاستعمال للمنطقة التي تقع فيها حسب مشروع تنظيم وضع موضع التنفيذ قبل بدء العمل بهذا المشروع مباشرة تبقى تلك الأراضي او البناية مستعملة على ذلك الوجه الى ان يتغير في اشغال او ملكية تلك الأرض او البناية او الى حين انقضاء مدة الحد الاعلى للاستعمال المخالف الذي تقررته اللجنة المحلية وفقا لاحكام المادة (٢) من القانون .

ب - يحق للجنة المحلية بموافقة لجنة اللواء ان تميز استعمال اية أرض او بناية على أي وجه من وجوه الاستعمال غير المدرجة في جدول وجوه الاستعمال في تلك المنطقة خاضعا لذلك للشروط (ان وجدت) التي تستصوب فرضها آتلة بعين الاعتبار صفة الجوار الذي تقع فيه الأرض او البناية المنصوم عليها في هذا المشروع .

ج - يجوز ان ينص أي مشروع تفصيلي او مشروع تقسيم جعل اية أرض واقعة في منطقة سكن مساحة خصوصية او مساحة عمومية او أرضا للتز .

المادة ٢ - مواقع البناء .

لا يجوز اقامة بناية في أي موقع خلاف العرصة .

المادة ٣ - عدد الدور التي تقام على العرصة .

١ - لا يجوز اقامة أكثر من دار واحدة على العرصة الواحدة باستثناء العرصات الواقعة في المنطقة الصناعية ويشترط في ذلك ان يجوز للجنة المحلية بموافقة لجنة اللواء ان تميز اقامة دارين او أكثر على عرصة واحدة .

٢ - ليس في هذه المادة ما يمنع اقامة بناية خارجية مصرح بها بمقتضى هذا المشروع .

المادة ٤ - القيود المفروضة على عدد الشقق

لا يجوز ان يتجاوز عدد الشقق في أي دار من دور السكن العدد المدرج في جدول وجوه الاستعمال وقائمة المناطق ازاء المنطقة المختصة باستثناء الدور ذات الشقق او الدور التي ينطبق عليها مشروع الاسكان .

المادة ٥ - الدور ذات الشقق

١ - يجوز للجنة المحلية بموافقة لجنة اللواء ان تميز بناء دور ذات شقق في اية منطقة من المناطق التالية

أ - مناطق السكن (ب) - و (ج) - على عرصة واحدة او أكثر على ان لا يقل مجموع مساحة العرصة او العرصات مجتمعة (حسب مقتضى الحال) عن ضعف الحد الأدنى لمساحة الفناء المبين في الحقل الثاني من جدول المناطق بازاء المنطقة المختصة ويشترط في ذلك ان يقتصر تصميم تلك الدار وعدد الشقق التي ستشتمل عليها بموافقة اللجنة المحلية بعد الحصول على موافقة لجنة اللواء وان تكون كل دار كهلده مطابقة لسائر الانظمة الموضوعة بشأن المنطقة التي ستنشئ فيها

٢ - لا يجوز استعمال اية دار ذات شقق او أي قسم منها لاية غاية خلاف السكن الا ان يبيح ان تحتوي تلك الدار على مرافق ويجوز ان تحتوي على كراجات من اجل استعمال سكانها فقط .

المادة ٦ - مشروع الاسكان

١ - يجوز تنفيذ أي مشروع اسكان ينص على اقامة دور ذات شقق او دور منفصلة عن بعضها او شبيهة بالمنفصلة او صفوفها من الدور او اية مجموعة من هذه وذلك بعد تصديق اللجنة المحلية وموافقة لجنة اللواء خاضعا للشروط التالية :

أ - ينبغي ان تكون الأرض التي ينطبق عليها المشروع منطقة متصلة من الأرض واقعة في منطقة من مناطق السكن خلاف منطقة السكن (أ) .

ب - ينبغي ان يكون موقع الأرض التي ينطبق عليها وهيئتها وشكلها وقياسها بحسب رأي كل من اللجنة المحلية ولجنة اللواء بما يجعل من الملائم استعمالا لمشروع الاسكان .

هكذا من الأهل



- ج - ينبغي ان ينص المشروع على اقامة عدد من الشقق لا يقل عن خمسين شقة .
- د - ينبغي ان تضطلع بالمشروع وتقوم به نقابة او شركة او جمعية بناء او اسكان موافق عليها من قبل اللجنة المحلية بموافقة لجنة اللواء .
- هـ - ينبغي ان تقدر اللجنة المحلية الرسم والتخطيط بموافقة لجنة اللواء .

٢ - يجوز للجنة المحلية بموافقة لجنة اللواء ويرتب عليها اذا ما كلفتها بذلك لجنة اللواء عند الموافقة على مشروع اسكان ان تفرض شروطاً خاصة فيما يتعلق بالكثافة والارتداد وعلو الابنية وعدد الشقق ونوع المواد . وصنف الارض والابنية وتخطيط وحفظ الساحات الحالية واية امور اخرى تتعلق بالمشروع مما ترى اللجنة بوجوب فرض شروط خاصة له .

٣ - لا يجوز استعمال اية دار ينطبق عليها مشروع اسكان لاية غايه خلاف السكن او غرفة مراقب او كراج من اجل استعمال سكان الدار او الدور التي ينطبق عليها مشروع الاسكان الا بموافقة لجنة اللواء

المادة ٧ - الاقامة والسكن في المناطق التجارية والصناعية

لا يسمح بالاقامة او السكن في الطابق الارضي او الطابق الاول من اية دار في المنطقة التجارية او في قسم من دار في المنطقة الصناعية الا بموافقة اللجنة المحلية وموافقة لجنة اللواء .

المادة ٨ - الحوانيت والمشاغل والحرف والصناعات

١ - لا يجوز فتح اي حانوت او مصنع ( مشغل ) ولا يجوز تعاطي اية حرفة او صناعة الا في موقع وافقت اللجنة المحلية او لجنة اللواء على استعماله لتلك الغاية او اجيز استعماله لتلك الغاية في مشروع تنظيم المدن .

٢ - يجب ان تكون الحوانيت والمشاغل ( المصانع ) التي تصرح بها في دور بنيت خصيصاً لتلك الغاية.

المادة ٩ - الآلات الميكانيكية .

- ١ - لا يسمح باقامة الات ميكانيكية في اية منطقة من مناطق السكن ( أ ) و ( ب ) .
- ٢ - يجوز السماح باقامة الآلات ميكانيكية لكل حرفة واحدة او صناعة واحدة او مهنة واحدة في المناطق التجارية بشرط ان لا يتجاوز مجموع تلك الاحصنة خمسة احصنة .
- ٣ - لا يفرض اي حد على قوة الآلات الميكانيكية التي تقام في اية منطقة صناعية .
- ٤ - يجوز السماح باستعمال الآلات الميكانيكية التي تدار بالقوة والتي لا تزيد مجموع قوتها عن خمسة احصنة باي عمل او حرفة مفردة في منطقة السكن ( ج ) .

المادة ١٠ - العرصات الواقعة بين عدة مناطق

تعتبر العرصات الواقعة في عدة مناطق انها واقعة في اخف تلك المناطق قبسودا على ان يكون الارض الامامي فيها وفقاً لما هو مقرر لكل منطقة من المناطق المختلفة التي تقع فيها .

### جدول وجوه الاستعمال

المنطقة	وجوه الاستعمال
١ - منطقة السكن ( أ )	١ - دار سكن مؤلفة من شقة واحدة في الطابق الواحد . ٢ - كراجات للسيارات الخصوصية . ٣ - ملاعب وساحات تنزه واقامة ابنية على هذه المسالعب والساحات لزيادة رونقها بموافقة اللجنة المحلية ولجنة اللواء .
٢ - منطقة السكن ( ب )	١ - كما ذكر في منطقة السكن ( أ ) . ٢ - دار سكن مؤلفة من شقتين في الطابق الواحد . ٣ - الدور المقامة وفقاً لمشروع إسكان موافق عليه بمقتضى المادة السادسة من القسم ( أ ) من هذا الفصل . ٤ - اندية خصوصية اجتماعية والتسليّة واللّهو . ٥ - ابنية طاقية ويشترط ان يكون العمل الرئيسي في تلك الابنية غير قائم على الربح . ٦ - دور عيادة ٧ - مهاد تعليمية بما فيها المعارض . ٨ - حدائق ومشاتل ومستنبتات مظلة . ٩ - مكاتب لاصحاب الحرف والفنانين ويشترط ان يكونوا مقيمين في البناية وان تكون مساحة الارضية المشغولة لسكنهم لا تقل عن مساحة الارضية المشغولة بتلك المكاتب . ١٠ - فنادق وزل . ١١ - مصحات خلاف مصحات المعتمدين او مختلي القوى العقلية . ١٢ - حوانيت ( دكاكين ) ويشترط ان يكون استعمالها متفقاً وجدول وجوه الاستعمال المدرجة في الدليل تحت عنوان ( منطقة السكن ج ) .
٣ - منطقة السكن ( ج )	١ - كما ذكر في منطقة السكن ( ب ) . ٢ - حوانيت ( دكاكين ) بشرط ان يكون استعمالها متفقاً وجدول وجوه الاستعمال المدرجة في الدليل تحت عنوان ( منطقة السكن ج )
٤ - المنطقة التجارية	١ - كما ذكر في منطقة السكن ( ج ) بشرط لا يسمح للسكن في الطابق الارضي او الاول من اية بناية الا بموافقة اللجنة المحلية ولجنة اللواء . ٢ - مكاتب . ٣ - حوانيت ومصانع وحرف ومهن وصناعات بشرط ان يكون استعمالها متفقاً وجدول وجوه الاستعمال المدرجة في الدليل تحت عنوان ( المنطقة التجارية ) .

هكذا من الأشغال

## ٥ - الواجهة التجارية (أ)

- ١ - كما ذكر في منطقة السكن (ج)
- ٢ - مكاتب
- ٣ - حوانيت (دكاكين) بشرط ان يكون استعمالها متفقا وجدول وجوه الاستعمال المدرجة في الذيل تحت عنوان (الواجهة التجارية أ).

## ٦ - المنطقة الصناعية

- ١ - جميع ما ذكر في المنطقة التجارية بشرط ان لا يسمع بالسكن في اية بناء او قسم من البناء الا بموافقة اللجنة المحلية وموافقة لجنة الاء.
- ٢ - حوانيت ومصانع وحرف ومهن وصناعات بشرط ان يكون استعمالها متفقا وجدول وجوه الاستعمال المدرجة في الذيل تحت عنوان ( المنطقة الصناعية ) .

## ٧ - المواقع الخاصة

- ١ - يسمح باستعمال الابنية والاراضي في اية منطقة من المناطق المذكورة لاي وجه من وجوه الاستعمال المذكورة تحت عنوان المواقع الخاصة في الذيل بشرط ان يكون استعمال الموقع المذكور على ذلك الوجه قد اقترن بموافقة اللجنة المحلية وموافقة لجنة الاء اللتين يثق لهما ان تفرضا الشروط التي تستصوبها للحفاظ على الصفة العامة والاجوار المنصوص عليها في هذا المشروع .

## ٨ - المناطق المحفوظ بها والمناطق الزراعية

- ١ - التحريج والزراعة والبستنة
- ٢ - المباني المتفرعة عن الغابات المذكورة اعلاه بموافقة اللجنة المحلية ولجنة الاء .
- ١ - الحدائق العامة .
- ٢ - ملاعب الرياضة وساحات التنزه .
- ٣ - المباني المتفرعة عن الغابات المذكورة اعلاه بموافقة اللجنة المحلية ولجنة الاء .

## ٩ - الساحات العامة وساحات اللهو

- ١ - المباني الحكومية والبلدية .
- ٢ - دور العبادة والتعليم العامة .
- ٣ - الأوبرة .
- ٤ - التحريج والبستنة .
- ٥ - ملاعب الرياضة وساحات التنزه .
- ٦ - المباني المتفرعة عن الغابات المذكورة اعلاه بموافقة اللجنة المحلية ولجنة الاء .

## ١٠ - الساحات المخصصة

- ١ - مقابر
- ٢ - النصب والاثار التذكارية .
- ٣ - المباني المتفرعة عن الغابات المذكورة اعلاه بموافقة اللجنة المحلية ولجنة الاء .

## ١١ - المقابر

## الذيل

## ١ - منطقة السكن (ب)

- ١ - حوانيت منتجات الالبان والخضار الطازجة والفواكه والثمار والخبز واللحم والسلمك والبقالة والحلوى وغير ذلك من المواد التي يستهلكها الانسان خلاف ما ورد ذكره خفصا في مكان اخر من هذا الذيل .
- ٢ - محال بيع الشراب والصودا والبوظة .
- ٣ - المقاهي والمطاعم وغرف الشاي
- ٤ - الصيدليات ومستودعات العقاقير .
- ٥ - الحلاقون والمزينون .
- ٦ - حوانيت الزهور .
- ٧ - بانعو القرطاسية والكبب والمكتبات وغرف المطالعة
- ٨ - حوانيت مصلحه الاحذية .

## ٢ - منطقة السكن (ج)

- ١ - كما ذكر في منطقة السكن (ب) .
  - ٢ - حوانيت المسكرات .
  - ٣ - حوانيت قلي السمك .
  - ٤ - حوانيت السقط (الكروش) .
  - ٥ - حوانيت حفظ السمك .
  - ٦ - الحائز والافران العمومية .
  - ٧ - حوانيت طهي الطعام .
  - ٨ - حوانيت طحن البن .
  - ٩ - تجار الاجواخ والاقمشة وخياطو الملابس .
  - ١٠ - الخياطون .
  - ١١ - محال الغسيل والتنظيف والكي والصيغ .
  - ١٢ - محال صنع الاثاث والتنجيد .
  - ١٣ - التجارون وصانعو الخزائن .
  - ١٤ - الدهانون .
  - ١٥ - مصانع السلال .
  - ١٦ - مصانع الفراشي والمكانس .
- ١٧ - محال لصنع الاطارات وتركيب الزجاج .
  - ١٨ - المصدرون والفوتغرافيون .
  - ١٩ - حفارو المعادن .
  - ٢٠ - حوانيت بيع وصنع السلع الوطنية الفنية .
  - ٢١ - صانعو التماثيل الحجرية .
  - ٢٢ - صاغة الحلي الذهبية والفضية والمجوهرات .
  - ٢٣ - تجار الادوات الحديدية ومواد البناء والمواد المعجينة
  - وساحات الحزن يستثناء مخازن الاخشاب
  - وعنابر الاخشاب .
  - ٢٤ - حوانيت الدراجات وتصليحها .
  - ٢٥ - محال البترول والبرافين والزيتو المعدنية .
  - ٢٦ - حوانيت بيع الذخيرة والاسلحة النارية وتصليحها .
  - ٢٧ - المنزل .
  - ٢٨ - الحمامات العمومية ومحال الاغتسال .

هكذا من الأهل

## ٣ - الواجهات التجارية (أ)

- ١ - كما ذكر في منطقة السكن (ج) .
- ٢ - حوانيت المسكرات .
- ٣ - المقاصف والحانات .
- ٤ - حوانيت طحن البن .
- ٥ - مخازن ذات القروع .
- ٦ - تجار الاجواخ والاقمشة وخياطة الملابس .
- ٧ - الخياطون .
- ٨ - حوانيت حيك الصوف ومخازن الحرير .
- ٩ - حوانيت القرائين .
- ١٠ - محال صنع الاثاث والتنجيد .
- ١١ - مزخرفو المنازل .
- ١٢ - المعززون وتجار الصور .
- ١٣ - مصانع السلع الفنية الوطنية .
- ١٤ - صاغة الحلي الذهبية والفضية والمجوهرات .
- ١٥ - تجار القطع الفنية والأثرية والسجاد .
- ١٦ - معارض السيارات .
- ١٧ - تجار الادوات الحديدية والخردوات .
- ١٨ - حوانيت الادوات الكهربائية .
- ١٩ - حوانيت الراديو والادوات الموسيقية .
- ٢٠ - حوانيت لعب الاولاد .
- ٢١ - حوانيت ادوات الالعاب الرياضية .
- ٢٢ - حوانيت المصنوعات الجلدية .
- ٢٣ - مخازن البضائع الثرية (التوفيقية) .
- ٢٤ - حوانيت الاسلحة النارية والذخيرة .
- ٢٥ - حوانيت معدات ولوازم المكاتب .
- ٢٦ - مخازن ادوات ولوازم طب الاسنان وطب الصحة .
- ٢٧ - بائعو النظارات .
- ٢٨ - حوانيت ادوات التجميل .
- ٢٩ - مباعات التجميل .
- ٣٠ - المكاتب .
- ٣١ - وكلاء السياحة والسفر .

## ٤ - المنطقة التجارية

- ١ - كما ذكر في منطقة السكن (ج) والواجهة التجارية (أ) .
- ٢ - مستودعات المسكرات .
- ٣ - اماكن تعبئة الخسل والخمور (المشروبات الروحية) والكحول والمشروبات غير الروحية .
- ٤ - مصانع المياه الغازية والمشروبات غير الروحية .
- ٥ - مستودعات البقالة .
- ٦ - مستودعات الفواكه والخضار .
- ٧ - حوانيت بيع السمك الطازج والمخفوفة بالجملة .
- ٨ - حوانيت توزيع البيض بالجملة .
- ٩ - اماكن تعبئة الاطعمة والفواكه .
- ١٠ - موزعو منتجات الالبان وصانعوها .
- ١١ - اماكن خزن الثلج وتوزيعه .
- ١٢ - مصانع البوظة .
- ١٣ - مصانع الحلويات والحلاوة .
- ١٤ - مخازن والافران .
- ١٥ - معامل المعكرونة .
- ١٦ - مطاحن القمح والدقيق والغلل .
- ١٧ - محل الثياب والقممات .
- ١٨ - مصانع الملابس الخفيفة .
- ١٩ - صانعو الاحذية .
- ٢٠ - مخازن بيع الملابس القديمة والاسماد .
- ٢١ - محال حياكة الاقمشة .
- ٢٢ - محال ندف القطن .
- ٢٣ - حوانيت الحبال والجفتيس ( الخيش ) .
- ٢٤ - حوانيت الجلود .
- ٢٥ - مصانع القش والخيزران والبردى .
- ٢٦ - حوانيت الصوف والشعر والقنب والقطن والحرير .
- ٢٧ - محال تصفيف الريش وتنظيفه .
- ٢٨ - مصانع اللحف .
- ٢٩ - مصانع وحوانيت القرش .
- ٣٠ - حوانيت الدهان والورنيش .

- ٣١ - الحدادين .
- ٣٢ - مصانع تصليح السيارات والمراكبات (المركبات) .
- ٣٣ - محال بيع المراكبات وقطعها .
- ٣٤ - صانعو العربات ومحال دهن العربات .
- ٣٥ - مصانع ومخازن البراميل .
- ٣٦ - حوانيت ومصانع النحاسين .
- ٣٧ - حوانيت ومصانع السكرين .
- ٣٨ - مصانع الادوات الكهربائية .
- ٣٩ - مصانع تصليح الاطارات وتليصها .
- ٤٠ - معامل المرايا .
- ٤١ - معامل صناديق الذكر تيوب .
- ٤٢ - المنضدون والطباغون والمجلدون .
- ٤٣ - معامل اللعب ( للاولاد ) .
- ٤٤ - حوانيت مصانع تصليح الساعات على اختلاف انواعها .
- ٤٥ - ادوات ومصانع ميكانيكي الاسنان .
- ٤٦ - محال صنع الاجر والفخار والاولاني الزجاجية .
- ٤٧ - محال الرهن والاسترمان .
- ٤٨ - حوانيت شراء وبيع الامتعة البيتية المستعملة .
- ٤٩ - الكراجات العمومية .
- ٥٠ - مستودعات وكالات النقل .
- ٥١ - مستودعات البوندد .
- ٥٢ - مستودعات السجائر والتدخين .
- ٥٣ - مستودعات التثاني الفارغة ومحال تصنيها .
- ٥٤ - المختبرات الباثولوجية والكثير ولوجية .
- ٥٥ - محال التي تصنع وتباع فيها المواد المحتوية على السموم بخلاف الصيدليات .
- ٥٦ - معامل الروائح العطرية والعطور وادوات الزينة .
- ٥٧ - مكاتب الطباعة على الالة الكاتبة .
- ٥٨ - محال بيع الماواشي والحيوانات المنزلية والالبسة .
- ٥٩ - مستودعات لجميع ما ذكر اعلاه .

## ٥ - المنطقة الصناعية

- ١ - كما ذكر في المنطقة التجارية .
- ٢ - معامل البيرة ومعامل الخمر ومعامل الكحول .
- ٣ - معامل تغليب الحبوب والاسماك وحفظها ومعالجتها .
- ٤ - معامل تغليب وحفظ الخضار والفواكه .
- ٥ - محال تحضير وصنع التقاق والحبوب المقددة .
- ٦ - محال تحضير وصنع البهارات والتوابل والاغذية والماسحوق المستعملة في الطبخ والطهي .
- ٧ - محال تحضير وصنع المأكولات الخفيفة .
- ٨ - معامل الحليب الخفيف والمكثف .
- ٩ - معامل تحضير وصنع الزيوت والشحوم الصالحة للاكل .
- ١٠ - معامل المربيات .
- ١١ - معامل السكر وتكريره .
- ١٢ - معامل الزيت ومستودعاته ماعدا الزيوت المعدنية .
- ١٣ - مخازن التبريد .
- ١٤ - معامل التبن وتصنيفه ( خرمته ) .
- ١٥ - معامل الاحذية .
- ١٦ - معامل الازرار .
- ١٧ - معامل النسيج والحياكة .
- ١٨ - معامل السجاد .
- ١٩ - معامل الحبال والجفتيس ( الخيش ) .
- ٢٠ - معامل القنب المندي والصوف والشعر والحرير والقطن والمواد الاخرى المشابهة لها .
- ٢١ - معامل الصب والسكب .
- ٢٢ - مصانع المراجل .
- ٢٣ - مصانع الدواليب .
- ٢٤ - مصانع ومعامل المقروشات المعدنية .
- ٢٥ - معامل الخرردوات .
- ٢٦ - معامل الادوات الكهربائية .
- ٢٧ - البياطرة .
- ٢٨ - محال الاسفلت والغاز .

هكذا من أهل



- ٢٩ - معامل الامتت .  
 ٣٠ - اناتين الكلس .  
 ٣١ - معامل الزجاج .  
 ٣٢ - محال صنع الآجر والبلاط ومصنوعات الامتت .  
 ٣٣ - معامل صنع الفسيفساء (الزايكو) والرخام والمرمر وصقلها .  
 ٣٤ - معامل الاواني الصينية والخزفية والفخارية والزجاجية .  
 ٣٥ - محال دق الحجارة .  
 ٣٦ - المصابغ .  
 ٣٧ - معامل ومصانع طحن للمادن .  
 ٣٨ - معامل قطع الالاس وصقله .  
 ٣٩ - معامل صنع الشمع والشحم .  
 ٤٠ - معامل اصباغ الاحذية .  
 ٤١ - معامل تحضير المواد الكيماوية .  
 ٤٢ - المصنوعات القلوية .  
 ٤٣ - معامل النشاء .  
 ٤٤ - معامل الدهان والورنيش والدلك .  
 ٤٥ - معامل التبييض والظلي بالمتاء .  
 ٤٦ - معامل الصابون .  
 ٤٧ - معامل للمصنوعات القلوية .  
 ٤٨ - معامل الثلج .  
 ٤٩ - معامل ومستودعات الكبريت .  
 ٥٠ - معامل القلن والسدادات .  
 ٥١ - ساحات الحديد والخردة .  
 ٥٢ - ماكنات نشر الخشب .

#### ٦ - المواقع الخصوصية

- ١ - المزارع .  
 ٢ - زرائب الابقار .  
 ٣ - اسطبلات حيوانات الجر .  
 ٤ - زرائب الخنازير .  
 ٥ - بيوت الكلاب .  
 ٦ - تجار الحمول العاجزة .  
 ٧ - تجار جلود الحيوانات .  
 ٨ - محال ذبح الطيور الداجنة وتنظيفها .  
 ٩ - الاسواق العمومية بما فيها أسواق الابقار والغنم والحيول .  
 ١٠ - مستودعات البترول والبرافين والزيوت المعدنية السائبة .  
 ١١ - مستودعات الحطب والفحم الحجري .  
 ١٢ - مخازن مستودعات وساحات الاخشاب .  
 ١٣ - صنع وخزن السوائل والغازات المضغوطة .  
 ١٤ - ماكنات تكسير الحجارة (الثابتة والمتحركة) .  
 ١٥ - مستودعات نقابات الاوراق .  
 ١٦ - مواقف السيارات العمومية والكر اجات .  
 ١٧ - المعارض العمومية بما فيها معارض الالاماب والبارارات وساحات التسلية .  
 ١٨ - حدائق ومعارض الحيوانات .  
 ١٩ - مستشفيات وجامعات بما فيها مساكن الموظفين على ان تكون ملك المؤسسة .

- ٢٠ - دور الايتام ودور الاطفال والمثابات ومستشفيات المعتمدين ودور العجزة والمسنين .  
 ٢١ - دور السينما والمسارح وقاعات الموسيقى والمراقص .  
 ٢٢ - الابنية العمومية .  
 ٢٣ - المسالخ .  
 ٢٤ - مخازن التبريد .

#### ب- عرصات البناء والدور والابنية الخارجية

المادة ١ - الحد الأدنى للفناء

لا يسمح ببناء اية دار في اية منطقة من المناطق المدرجة في الحقل الاول من جدول المناطق على اية عرصة يقل فئتها عن الفناء المقرر المدرج في الحقل الثاني من ذلك الجدول ازاء المنطقة المختصة .

المادة ٢ - الحد الاعلى للنسبة المئوية للدار

لا يسمح ببناء اية دار في اية منطقة من مختلف المناطق المدرجة في الحقل الاول من جدول المناطق الا بمقدار الحد الاعلى للنسبة المئوية المدرجة في الحقل الثالث من ذلك الجدول ازاء المنطقة المختصة .

المادة ٣ - الطوابق الارضية السفلية .

١ - يجوز انشاء طابق ارضي سفلي في المواقع التي ترى اللجنة المحلية ان انحدارها يمكن من انشاء طابق كهذا غير ان الحد الاعلى لمساحة هذا الطابق لا يجوز ان تتجاوز المساحة المذكورة في الحقل الرابع من جدول المناطق ازاء المنطقة المختصة .

٢ - يجوز استعمال الغرف الكائنة في الطوابق الارضية السفلية او التي تؤلف قسما منها للسكن اذا كانت مطابقة لكافة طلبات الصحة العامة لا دون ذلك .

المادة ٤ - الاقيصة .

١ - يجوز بناء اقيصة للخزن وحفر للمصاعد او لتركيب اجهزة تكييف الهواء او التبريد او التدفئة تحت ، في قسم الدار .

٢ - لا يجوز استعمال اي قبو او اي قسم منه للسكن .

المادة ٥ - الاسطحة ذات النصب

اذا انشئت نصب من الكرميد على سطح دار لا يجوز استعمال الفراغ الكائن بين النصبية والسطح الا للخزن ونظران الماء .

المادة ٦ - خزانات المياه

لا يجوز اقامة خزانات الماء فوق اسطحة الدور الا وفقاً للتنظيمات التي تقررها وتوافق عليها اللجنة المحلية من حيث مواقع تلك الخزانات ومواد البناء التي تبني منها وتصميم الحيطان المحيطة بها وتصميم اغطيتها .

هكذا من أهل

## المادة ٧ - الأبنية الخارجية

- ١ - لا يسمح بأقامة ابنية خارجية في اية منطقة اذا كان من رأي اللجنة المحلية انه يمكن اقامة طابق ارضي سفلي فيها .
- ٢ - اذا كان من رأي اللجنة المحلية انه لا يمكن اقامة طابق ارضي سفلي يجوز اقامة بناية خاربية في الزاوية الخلفية من عرصه البناء بحيث لا تزيد مساحة البناية الخارجية المذكورة على الساحة الميية في الحقل الرابع من جدول المناطق ازاء المنطقة المختصة . ويشترط في ذلك ان يطرح نصف ساحة البناية الخارجية المذكورة من المساحة المصرح بها للبناية وفقاً للحد الاعلى للنسبة المئوية الميية في الحقل الثالث من الجدول المذكور ازاء المنطقة المختصة .
- ٣ - في حالة الانحدار الشديد في العرصه المراد انشاء البناية عليها يسمح بأقامة البناية الخارجية في الجهة الامامية بشرط ان لا يتعدى ذلك خط البناء المقرر .
- ٤ - لا يجوز ان يتجاوز طول اية بناية خارجية ضعفي عرضها .
- ٥ - لا يجوز ان يتجاوز ارتفاع اية بناية خارجية ثلاثة امتار .
- ٦ - لا يجوز فتح اية شبابيك او ابواب او اية نوافذ اخرى في اية بناية خارجية تطل على ارض مجاورة
- ٧ - عندما تقام بناية خارجية في اية منطقة من مناطق السكن (أ) و (ب) و (ج) يجب ان تمتع لايواء سيارة واحدة على الاقل وبالإضافة الى ذلك يجوز ان تحتوي على غرفة للغسيل وغرفة للخزن لمنفعة الاشخاص الساكنين في الدار المقامة على العرصه ويشترط في ذلك ان لا تزيد مساحة غرفة الغسيل او غرفة الخزن على ١٠ امتار مربعة .

## المادة ٨ - الطوابق الثالثة

- ١ - لا يسمح بانشاء طابق ثالث في اية دار واقعة في منطقة سكن اذا كان من رأي اللجنة المحلية ان انحدار موقع البناء يمكن من انشاء طابق ارضي سفلي للدار ولولم يبين فيها طابق كهذا .
- ٢ - عندما يسمح بأقامة الطوابق الثالثة يجوز بناء هذه الطوابق في مختلف المناطق المذكورة في الحقل الاول من جدول المناطق بمقدار الحد الاعلى للمساحة الميية في الحقل السابع من الجدول المذكور ازاء المنطقة المختصة .
- ٣ - لا يسمح بأقامة طابق ثالث في منطقة السكن (ب) الا اذا كان مدخله واقفا في شقة الطابق الاول.

## ج - المسافة بين خط البناء وخط الارتداد

- المادة ١ - البعد عن مركز الطريق .
- لا يجوز اقامة دار في اية منطقة في مختلف المناطق الميية في الحقل الاول من جدول المناطق الا اذا كان بعدها عن حد الطريق المتاخمة لها لا يقل عن البعد المقرر في الحقل السابع من الجدول المذكور ازاء المنطقة المختصة .
- المادة ٢ - الارتداد
- لا يجوز اقامة دار في اية منطقة من مختلف المناطق الميية في الحقل الاول من جدول المناطق الا اذا توفر فيها الحد الأدنى للارتداد المقرر في الحقل الثامن من الجدول المذكور ازاء المنطقة المختصة ، ويشترط في ذلك ما يلي :-
- ١ - اذا قسم من اية دار يقع في منطقة تجارية او صناعية بعد اكثر من ١٢ متراً عن خط البناء يجب ان لا يقل الارتداد الجانبي لذلك القسم من الدار عن الارتداد الخلفي للدار .

ب- اذا كان من رأي اللجنة المحلية ان حجم وشكل اية عرصه طبق عليها مشروع تقسيم وضع موضع التنفيذ قبل بدء العمل بهذا المشروع يستوجب بعض التساهل في ارتدادات الدار على هذه العرصه يجوز للجنة المحلية بموافقة لجنة اللواء ان تسمح بذلك التساهل .

ج- اذا كان من رأي اللجنة المحلية ان قياس وشكل اية بناية قائمة ييران التساهل في ارتدادات اية اضافة اليها يجوز للجنة المحلية بموافقة لجنة اللواء منح هذا التساهل بشرط ان لا يزيد مجموع مساحة ارضية البناء بعد انشائه الاضافة عن الحد الاعلى للنسبة المئوية من العرصه التي يجوز البناء عليها كما هي مدرجة في الحقل الثالث من جدول المناطق .

## المادة ٣ - العرصات غير منتظمة الشكل .

يجوز في العرصات غير منتظمة الشكل انقاص الحد الأدنى للارتداد الجانبي والخلفي المقروين في الحقل السابع من جدول المناطق بمقدار الربع .

## المادة ٤ - العرصات الواقعة على مفترق الطرق .

في العرصات الواقعة على مفترق الطرق المتاخمة لطريق غير متساوية العرض يقرر الحد الأدنى للمسافة من وسط الطريق الى اي قسم من الدار المقامة على تلك العرصه وكذلك يقرر الحد الأدنى للارتداد الامامي الاول لاي قسم من الدار والمقامة على تلك العرصه وفقاً لاحكام المادتين (١) و (٢) من هذا القسم كما لو ان عرض كل من الطرق المذكورة يساوي عرض اضيق تلك الطرق .

## المادة ٥ - حيطان الدور واسوار الحدود في ملتقى الطرق

لا يجوز ان يبرز حائط اية دار او سور اية حدود عرصه في ملتقى طريقين عن قوس الدائرة الميية على خارطة اي مشروع تنظيم مدن لخط طريق واذا لم يبين ذلك القوس يجب ان لا يبرز عن قوس مماس لخطي الطريقين بحيث لا يقل بعد نقطة التماس عن (٨) امتار عن نقطة تقاطع خطي الطريقين .

## ٥ - ارتفاع السدور

## المادة ١ - ارتفاع الدور

لا يجوز اقامة اية دار في اية منطقة من مختلف المناطق المذكورة في الحقل الاول من جدول المناطق على ارتفاع يجاوز الحد الاعلى للارتفاع المقرر في الحقل الخامس من جدول المناطق ازاء المنطقة المختصة غير انه لا يجوز للجنة اللواء بناء على توصية اللجنة المحلية ان تسمح بزيادة ارتفاع الدار اكثر من الحد الاعلى المذكور لكي تصبح الدار على علو واحد مع الدور المقامة التي يزيد ارتفاعها عن الارتفاع المذكور اعلاه .

## المادة ٢ - الدور في المنطقة التجارية والصناعية

لا يجوز ان يزيد ارتفاع اي قسم من الدور في المناطق التجارية والصناعية في الجهات الجانبية والخلفية التي يتجاوز بعدها عن خط البناء ١٢ متراً عن ضعفين ونصف ضعف المسافة من ذلك القسم من الدار على الحد الجانبي والخلفي من العرصه .

هكذا من الأشغال

هكذا من الله على

## هـ - جدول

(١)	(٢)	(٣)	(٤)
المنطقة كما هو مشار إليها على الخارطة	الحد الأدنى لمساحة العرصه بالامتار المربعة	الحد الأعلى للنسبة المئوية من العرصه التي يجوز عليها البناء	الابنية الخارجية
منطقة السكن (أ)	٧٥٠	٢٥%	لا يجوز ان يزيد مجموع مساحة الابنية الخارجية عن ٥٠ متراً مربعاً على البناء على اي حال عن ٢٥٠ متراً مربعاً
منطقة السكن (ب)	٥٠٠ او حسب الحالة الراحة	٢٥%	لا يجوز ان تزيد مجموع مساحة الابنية الخارجية عن ٤٠ متراً مربعاً على البناء على اي حال عن ٢٥٠ متراً مربعاً
منطقة السكن (ج)	٣٠٠ او حسب الحالة الراحة	٤٠%	يسمح بإنشاء بناء خارجي واحد فقط على ان لا تزيد النسبة المئوية من مساحة العرصه ويقتصر استعماله ككراج او غرفة غسيل او غرفة للخرن
المنطقة التجارية والواجهات التجارية (أ)	غير مقيدة	٥٠%	لا يسمح بإنشاء ابنية خارجية . من مجموع مساحة الارض ونصف الطرق المجاورة
المنطقة الصناعية	غير مقيدة	٧٥%	لا يسمح بإنشاء ابنية خارجية .
الساحات العامة والساحات الخاصة والمناطق الاخرى خلاف ماذكر اعلاه.			يحتاج ترخيص الابنية الى موافقة خاصة من لجنة الابنية وتنظيم المدن في اللواء التي لها ان تفرض ما تراه من الشروط قبل اصدار الرخصة او مراعية في ذلك حالة الجوار وطبيعة المربع واستعماله . ملاحظة : في حالة الحوائث يجوز الاستغناء عن الارتداد الجانبي بموافقة لجنة اللواء .

## المناطق

(٥)	(٦)	(٧)	(٨)
الحد الأعلى لارتفاع الدار	الحد الأعلى لعدد الشقق	المساحة المسموح بها للطابق الارضي او السفلي او للطابق الثالث	الحد الأدنى للارتداد بالامتار الجانية الخلفية
طبقتان باستثناء الطابق الارضي السفلي على ان لا يكون ارتفاع اي قسم من الدار على ١٢.٥ متراً	شقة واحدة	٥٠% من مساحة الطابق الارضي المبني او المسموح ببنائه باعتبار احدى المساحتين	٣
ثلاث طبقات باستثناء الطابق الارضي السفلي على ان لا يزيد ارتفاع اي قسم من الدار عن ١٥ متراً .	شقتان في كل كل طابق	كما في منطقة السكن (أ)	٣
طبقتان باستثناء الطابق الارضي السفلي		كما في منطقة السكن (أ)	٣
اربع طبقات لغاية ما علوه ١٦ متراً باستثناء الطابق الارضي السفلي	غير مقيدة	يسمح بإنشاء طابق ارضي سفلي على مدى مساحة الطابق الارضي وطابق ثاني على مدى مساحة الدار المصرح البناء عليها او على مدى مساحة الطابق السفلي باعتبار اصغر المساحتين .	لا شيء الى ٥
اربع طبقات لغاية ما علوه ١٦ متراً باستثناء الطابق الارضي السفلي		لا يسمح للسكن كذلك اطلاقاً	لا شيء الى عمق ١٢ متراً من خط الطريق



## و - تصميم الابنية ومظهرها الخارجي

## المادة ١ - الاشراف على التصميم

تناط باللجنة المحلية بموافقة لجنة اللواء الرقابة على تصاميم الابنية التي يرد انشاؤها في اية منطقة في جميع الامور المتعلقة بالمظهر الخارجي واختيار المواد وطريقة الانشاء .

## المادة ٢ - الابنية غير التامة

كل بناءة سواء تم انشاؤها ضمن الحدود المصرح بها في هذا النظام ام لا ينبغي ان تنشأ وتتم على وجه يكون فيه مظهرها الخارجي كأنها تامة الانشاء وان تكون متفقة مع متطلبات هذا النظام او اي نظام من الانظمة المعمول بها من حيث المظهر الخارجي والمواد المستعملة في واجهات الابنية واقامة خزانات الماء والبرائيت المتصل وسلم الدرج والبلكنات وكل امر آخر متعلق بمظهر البناءة الخارجي .

## المادة ٣ - الحجبارة

أ - تبنى الحيطان الخارجية في مناطق السكن والمناطق التجارية للسور وكافة الانشاءات والنباتات والشرفات وأعمدتها المدقوقة وواجهات الحيطان بالحجارة الطبيعية المربعة المدقوقة .

ب - تبنى الحيطان الخارجية المطلة على الطريق في المنطقة الصناعية بالحجارة الطبيعية المربعة المدقوقة .

## المادة ٤ - الدرج الخارجي

لا يسمح بانشاء ادراج خارجية سوى ما يؤدي الى الطابق الارضي .

## المادة ٥ - تخطيط الارض الكائنة حول السور وتسويتها وزرعها بالنباتات

يجوز للجنة الحاية ان تكلف المالك بأن يقدم اليها تصميماً يبين فيه تخطيطاً لأرض القضاء الكائنة حول الدار وكيفية تسويتها وزرعها بالنباتات لنيل موافقتها عند تقديم الطلب للحصول على تصريح لبناء تلك الدور ويجوز للجنة المحلية ان تشترط في التصريح تخطيط الأرض المحيطة بالدار وتسويتها وزرعها بالنباتات وفقاً للتصميم الموافق عليه ولا تعتبر الدار تامة الا اذا خططت الأرض الكائنة حولها وتسويت وزرعت بالنباتات على الوجه المذكور .

## المادة ٦ - الشرفات والبلكنات

لا يجوز انشاء اية شرفة (بلكنة) الا وفقاً للشروط التالية -

أ - يسمح باقامة الشرفات في المناطق التجارية اذا كانت تؤلف جزءاً من مشروع معاري .

ب - لا يجوز ان تبرز الشرفة على الطريق اكثر من ٨٠ سم .

ج - لا يجوز ان تبرز الشرفة اكثر من مترين عن واجهة اية دار .

د - لا يجوز ان يكون اي قسم من الشرفة اقرب الى حدود العرصه من الحد الادنى للارتداد الامامي او الجانبي او الخلفي حسب مقتضى الحال المقرر في الحفل الثامن من جدول المناطق ازاء المنطقة .

## المادة ٧ - المظلات البارزة او البروزات الاخرى

لا يجوز ان تنشأ المظلات البارزة او البروزات الاخرى فوق الابواب والنوافذ على ارتفاع يتجاوز ٢.٥٠ م من الفتحة .

## المادة ٨ - درابزين الاسطحة

ينبغي ان يحاط كل سطح مستوى يمكن الوصول اليه باي طريقة من الطرق بدرابزين (برائيت) متصل لا يقل علوه عن ٩٠ سم .

## المادة ٩ - دق الحجارة والكحلة والدهان والقصارة

يجوز للجنة المحلية ان تضيف الى الشروط الملحقه برخصة البناء شروطاً بشأن دق الحجارة والكحلة والدهان ونوع وشكل القصارة .

## المادة ١٠ - نصب الاعمدة وسواري والاساكي على الاسطحة

لا يجوز نصب اي عمود او سارية لاساكي او اي نصب آخر من اي نوع على اي سطح اذا كان من نوع لم توافق عليه اللجنة المحلية .

## المادة ١١ - منع استعمال الصفيح المضلع :

لا يجوز استعمال الزينكو المضاعة والصفيح (الماج) خارجياً في اية بناءة او اي ادشاء منها كان نوعه .

## المادة ١٢ - الاسوار :

تنشأ جميع الاسوار ضمن منطقة المشروع من الحجر واذا استحصل على رخصة بناء يجب ان تحاط قطعة الأرض بسور مناسب . ولايجاد مظهر موحد فان انشاء وارتفاع وكيفية بناء مثل هذا السور يجب ان ينال موافقة اللجنة المحلية ويجب ان لا يتجاوز ارتفاعه المترين فوق معدل مستوى الأرض .

## المادة ١٣ - السقوف ذات النصبية :

اذا اقيم على اية بناءة نصبية من القرميد فان المساحة الكائنة تحت مثل هذا السقف يجب ان يوضع فيها خزانات الماء وتستعمل فقط للتخزين .

## المادة ١٤ - ازالة الانشاءات الموقفة :

يجب على صاحب الملك ان يزيل على نفقته الخاصة خلال اي وقت توجز به اللجنة المحلية اية انشاءات موقفة كشرافات الزينكو المضاعة الخ خلال المدة التي تعينها اللجنة المحلية .

## ز - احكام اضافية لبعض المناطق

## المادة ١ - المنطقة الاثرية :

لا تصدر رخصة لاقامة اية بناءة او لاجراء اية اشغال في المنطقة الاثرية الا اذا احيل ذلك الطلب من قبل اللجنة المحلية الى مدير دائرة الآثار لبيان الشروط ( اذا وجدت ) التي يريد من اللجنة المحلية ان تفرضها في الرخصة .

## المادة ٢ - المقابر :

لا يسمح استعمال اية ارض كمقبرة الا اذا وافقت دائرة الصحة على موقعها وما لم توافق ايضاً اللجنة المحلية ولجنة اللواء على ذلك الموقع .

## المادة ٣ - الابنية الخطرة :

يحق لمهندس البلدية ان يحيز الى المدى الذي يستتويه ازالة اي خطر وتصليح او تغيير اي بناء يكون في رأيه بحاجة سريعة وماسة للاصلاح او للتغيير بالنظر الى حالته الخطرة او غير المستقرة (المرعزعة) وكل تصلح او تغيير اجيز على هذه الصورة يجب القيام به بموجب تعليمات مهندس البلدية على نفقة المالك .

هكذا من المأهول

## « الفصل السابع »

## صلاحيات خاصة

المادة ١ - منع المكاره :

يحق للجنة المحلية ان تفرض في اية رخصة او اية تصريح يتطلب اصداره القيام بآية اشغال على اية ارض او بناية او لاستعمالها الشروط التي ترتبها لتحول دون المكاره الناشئة عن الصوت او الارتجاج او التلوث او الانارة غير المستوفاة الشروط او التصرف بالنفايات او عن اية مكره اخرى قد تلحق بالجوارين من جراء ذلك العمل او الاستعمال .

المادة ٢ - تجديد الرخصة :

يحق للجنة المحلية ان تجدد اية رخصة بناء صدرت قبل بدء العمل بهذا المشروع بعد اجراء التغييرات الضرورية فيها لجعل شروطها مطابقة لاحكام هذا المشروع .

المادة ٣ - شهادة الاشغال :

عند اتمام دار صدرت رخصة بها تصدر اللجنة المحلية شهادة تشعر بان الدار المذكورة صالحة للاشغال ويشترط في ذلك ان يجوز للجنة المحلية ان ترفض اصدار هذه الشهادة اذا كانت الدار غير مطابقة للشروط المدرجة في الرخصة او لبعض ما يتطلبه هذا المشروع او اي نظام آخر . لا يجوز اشغال اية دار او استعمالها الا بعد الحصول على شهادة اشغال من اللجنة المحلية .

المادة ٤ - حفظ الرؤية

على الرغم مما يرد في هذا النظام من احكام فيما يتعلق بارتفاع الابنية يحق للجنة المحلية بموافقة لجنة الواء ايضاً ان تخفض الارتفاعات المقررة بقصد حفظ نطاق الرؤية من اية طريق او ساحة عمومية او ملعب من ملاعب التسلية او اية أثر تاريخي او موقع أثرى ويشترط في ذلك انه حين تخفيض ارتفاع البناية يجوز للجنة المحلية ان تزيد النسبة المئوية للمساحة المسموح بالبناء عليها من تلك القطعة على ان تراعي جميع خطوط البناء والارتفاعات المقررة في المشروع كما يجوز للجنة المحلية ان ترخص البناء على اية منعطف فاذا لم تتوفر في تصميم الرؤية الكافية للساحات والشوارع المحيطة بحسب رأي مهندسها .

المادة ٥ - تفويض الصلاحيات

مع مراعات احكام القانون يجوز للجنة الواء واللجنة المحلية ان تفوضا الصلاحيات الموكلة لهما بمقتضى هذا المشروع الى رئيس كل منهما او الى مهندس البلدية او لكلية او الى لجنة خاصة يعينها من اعضائها رغبة في تحقيق اهداف هذا المشروع .

## « الفصل الثامن »

## تبليغ المستندات

المادة ١ - طريقة التبليغ

يعتبر كل اعلان او امر او مستند لآخر يقتضي هذا النظام او يصرح بتبليغه انه بلغ حسب الاصول اذا سلم في آخر عنوان للشخص الموجه اليه ، واذا كان موجها الى صاحب او مشغل اية ارض او بناية يعتبر انه بلغ حسب الاصول تسليم او تسلم نسخة منه الى شخص من الاشخاص الموجودين في الارض او البناية اذا لم يكن فيها شخص يمكن تبليغه له ويمكن تبليغه ايضاً بالبريد برسالة مسجلة مستوفاة الاجرة واذا جرى تبليغه بواسطة البريد يعتبر انه بلغ في الحين الذي تصل فيه الرسالة الى المرسل اليه في سياق البريد الاعتيادي ويكفي لاثبات هذا التبليغ ان تقام البينة على ان الاشعار او الامر او المستند الاخر المبعوث عنه قد عنون كما ينبغي وارسل في البريد المسجل ، ويمكن عنونة اي اشعار او امر او مستند اخر يقتضي هذا النظام بارساله الى مالك او مشغل اية ارض او بناية بكتابة لفظة - مالك - او - مشغل - الارض او البناية المبحوث عنها دون ما حاجة الى ذكر أي اسم او وصف آخر .

المادة ٢ - النشر في الجرائد

اذا تعذر التحقق عن اسم وعنوان المالك تحقّقاً لا يشوبه شك يجوز نشر اعلان في احدى الصحف المنتشرة في المملكة الاردنية الهاشمية يكلف فيه أي شخص يدعي باي حق في الارض او البناية المبحوث عنها بمراجعة الشروط الواردة في الاعلان ويعتبر نشر الاعلان على هذا الوجه في الصحف بمثابة تبليغ صحيح وكاف .

## « الفصل التاسع »

## نفقات المشروع

استرداد النفقات

يحق للجنة المحلية ان تنفق المصروفات الضرورية لتحضير اي مشروع تفصيلي او مشروع تقسيم اقساء بالغابات المقصودة من هذا المشروع ويحق للجنة المحلية ان تحصل هذه النفقات من مالكي الاراضي التي تنطبق عليها المشاريع التفصيلية ومشاريع التقسيم المذكورة كل منهم بالنسبة لمساحة الارض التي يملكها والتي ينطبق عليها المشروع .